



مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

الخلاصة في أصول معرفة الحديث

المؤلف

الحسين بن محمد بن عبدالله (الطيبي)

الملاحظات

• أصل هذه النسخة في مكتبة لايبزج، بألمانيا.

الذي بناه صليبه وكن الخياري
وعليكم ورحمة ربكم وبركاته

فأعلموا انهم يقرون بان هذا الرجل عبدالله بن محمد
الاسوي اقول الموعود في فرسخ الدناهي عبد الحميد
بن عبد الله الاسوي وصه - اثناسه ففهم
ببسيهم اثناسه ذلك الموعود واولاده لثالثه
لهذا اصل التسليم بانك - جميعه حاشا لك
فطبا او كثيرا فردا فردا هذا ورسلا
الي يوم القيام حرقه ٢٤ فورال
١٩٠١

وانا فخر محال اياك نور محمد فندك



بصل هذا الكتاب ال صليبه وكن
الخياري في فرسخ وبع

رسالة

MS. no 511
339
11 28

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على افضاله ونسائه الخديدين نعمه ونواله وصله اسم على محمد واله على رؤسنا
فالله منا شكرا **وبعد** فهذا مجلد في معرفة الحديث مما لا يتعد منه للطالب لا سيما من
تصدي الحديث نفسه من كتاب الامام في الشرايع الشيخ المصطفى بن الصلاح وغيره
المفصّل على الدين النواوي والفاضل بدر الدين بهر في باب بيان معرفة رخصتهم في حديثه
ثم ذكرها وتحتها تفصيلا ورخصته من صنفها انبعاثها فوضعت كل شيء في مقصده ومعرفة
واضحت الى ذلك من بركات مرتبة من جامع الاصحاح وغيره وانسان الله تعالى ينفق
الطالبين به ويهد بهم سبيل الرشاد ويحمله فالصالح لوجه الكريم **وتمت** بالاصحاح
ورتبته على مقدمة ومفاحيد وخاتمة **المقدّمات** العلم به حديث رسول الله صلى الله عليه
ورواه من اشرف العلوم وافضلها لانه ثابته اذ كتبه علوم العالم وما دة علوم الامم
والاحكام البرهانية في شرف الكائنات صادق في ولايته هداية في تصديق الامانة فاشق
قال ابو نصر بن سلام ليس شيء اثقل على القلب الا الحديث ولا ايقظ البهيم من سماع الحديث
وروايته ولما كان مولد العلم اصح واحكام واضطلاحا ووضوحا يحتاج طالبه
الى معرفتها ومدان ذلك الامور على الحنون والاسانيد والسند وغيرها **المتمم**
لوما اكتشف الصليب من الجواهر وبه شبه المثل من الارض ومن الشئ قوي منه
ومنه حيل من كل شئ ما يتقوم بذلك الشئ ويتقوى به كما ان الانسان يتقوم
بالظهور ويتقوى به في الحديث الفاظ التي يتقوم بها المعاني واخلاقا في شأن الحديث



مجلد في معرفة الحديث

BESTRAHLT: 2007
GEREINIGT:

Ms. or. 339



www.alukah.net

قال بعض العلماء يومئذ والصحيح الذي عليهما من العلماء والمحدثين والقضاة والاصول
 التي متصل اذا امكن لقاؤه ايام مع برائه من النديس وقد اورد علي البخاري ومسلم صحيحهما
 وكذلك غيره مما من مشرطي الصحيح الذين لا يقولون بالمسند قال ابن الصلاح وكثرة غيره
 وما تار به استعمل عن في الجازة واذا قيل فلان عن رجل عن فلان وفوه فقد استعمل بعض
 المشيرين في الاصول مرسل وقال الحليم لا يسمى بسلا بل منقطعاً وهذا **العلق**
 وهو ما حذف من مبدأ استناده واحد فكثر بقوله السامعي قال نافع اوقاه مالك قال ابن عمرو
 قاله النبي او كان مأخوذاً من ثعلبها الخ وفي الطلاق لا تكثر كما في قطع الاضلاع ولم يستعمل
 فيما سقط وسط استاده او آخره لتعريضها بالقطع والمرسل لانه اذا اذنا ان يكون في اول
 الاستناد وهو العلق اوقف وسطه وهو المنقطع او في اخره وهو المرسل ولا يستعمل ايضا في مثل
 يروي عن فلان ويذكر عنه وشبه ذلك على حقيقته المجهول لانها لا تستعمل في حقيقته المجهول والبخاري
 اكثر من التعليق في صحيحه وليس يخرج من فيه الصحيح وان كان على صورة المنقطع وقد
 بعضه البخاري كذلك كونه في الحديث معروف من جهة الثقات الذين علق عنهم او كونه ذكره
 متصلاً في موضع آخر وليسببها لانه يقي خلد الانقطاع **الايراد** ولو استعمل
 احدهما مفرد عن جميع الرواة وقد تقدم ذكره في الصحيح والثالث مفرد بالنسبة الى جهة
 لقولهم نفي به الله مكة والله الشام او نفي به فلان عن فلان من الله مكة مثلاً او الله
 البصرة عن الله الكوفة ولا يفتي في شيء من ذلك ضعفاً الا ان يرد بتفرد الله مكة نفي واحد

منه

منهم فيكون كالقسم الاول **المدح** وهو اقسام احد ما اورد في الحديث من كلام
 بعض رواة فيه من بعض متصلاً بثبوتهم ان من الحديث الثاني ان يكون عندئذ ثنائياً كائناً
 مثله رواية سعد بن ابى مرجم عن مالك عن الزهري عن انس ان رسول الله قال لا ينافسوا
 ولا تحاسدوا ولا تنافسوا الحديث فقولوا لا تنافسوا ادرجه ابن مريم عن ابن جبريت اخبر
 رواية مالك عن ابى الزنادة عن الامام عن ابى بصير رضي الله عنه وفيه ولا يمتسوا ولا ينافسوا
 او عند طريق من عن بسند صحيح غير سند ابى بصير رضي الله عنه بسند واحد فيلزم ادرجه بعض
 الحديث في بعض من واحد والحا ان الحديث استاذن الثالث ان يسمع حديثاً من جهة
 مختلفين في سنة او سنة فيدرج روايتهم في الاتفاق ولا يذكر الاختلاف وتعدك او دون السنة
 هرام **المشهور** هو ما سماع عند الله الحديث فاختاره دون غيرهم بان نقله رواة كثير وكثرت
 انس رضي الله عنه ان قوله الله فثبت امرها بعد الكوي يبعث على غل وذكوان ولا يخرج في الصحيح
 فان له رواة عن انس بن مالك في الحديث رواة عن ابى جندب بن النخعي في رواية عن النبي في الانصار ولا
 يعلم ذلك الا اهل الصنفة او عندهم وعند غيرهم كحديث اللحال بالتيان او عند غيرهم فاختاره
 قال الامام احمد بن حنبل رحمه الله اربعة احاديث نددت في الاسواق ليس لها افضل في الحديث
 من بشر يخرج اذ يمشي بها في نية ومن ادى ثباتاً فاختاره يوم القيمة ويوم تحم يوم
 حرمكم وللناس حقاً وان جازوا فمن انشئ كلامه ومن الضعيف المشهور حديثه طلب
 العلم فريضة على كل مسلم فانت قاله البخاري في القسم الاول المشهور وما كان مل كذا



في الاصل ثم انشرف فصان يثقله قوم لا يثبوتون ثوابهم على الكذب يوم الثاني والثالث
 بعد الصحابة ومن بعدهم فاولئك قوم ثقات لا يثبون فصار يشهدونهم ونسبوا
 بمثلثة المتواتر **حجة** من حج الله تعالى حتى قاله المخصص انه احد قسمي المتواتر في بيان عن المتواتر
 بانه يوجب علم طائفة المتواتر يعلم يقين **الفريب** والعزير قاله الحافظ ابن مندة
 الفريب كحديث الزهري واسناده صحيح حديثه لهذا لانه وضبطه اذا تفرّد عن غيره
 بالحديث رجل سئى ثم يثاقان رواه عنه اثنان سئى عزيرين وان رواه جماعة سئى مشهورا
 ومن الافراد ما ليس بفريب كالافراد المتفان الى البلدان وينقسم الفريب مطلقا الى صحيح
 كالافراد الخفية في الصحيح والى غير صحيح فهو الغالب على القرأب جاء عن احمد بن حنبل
 انه قال غير مرة لا تكلموا بهذه الاحاديث على القرأب فانها ما تكبر وعادة رواها الضعفاء
 وينقسم الى ايضا الى ثريب مشناوا اسنادا او ما تفرّد رواية منه واحد والى قرأب اسنادا
 لا مشناوا كحديث الذي منه مفرود من جماعة من الصحابة اذا تفرّد واحد رواه عن صحابي
 آخر فهو غريب من هذا الوجه ومن ذلك غرائب الشيوخ في اسانيد المشوك الصحيح وهذا هو
 الذي يقول به الهندي غريب من هذا الوجه ولا يوجد ما هو غريب مثلا اسناد الا اذا اشهر
 الحديث المفرد فراه عن تفرّد جماعة كثيرة فانه يصير غريبا مشهورا وغيرها مثلا اسناد بالنسبة
 الى احد طرفي الاسناد فان اسناده مشصفا بالقرأب في طرفه الا انه مشصفا بالشرقة في طرفه الاخر
 كحديث الامام بالنيابة وكسائر القرأب التي اشتملت عليها النصابها ثم اشتملت **المصنف**

اسناده في الامانة والقرابة والاشارة على هذا مصدق
 اسناده في الامانة والقرابة والاشارة على هذا مصدق

هذا فن جليل اتقاهمض بائنا هذا من الحقائق والدرار قطع منهم وله فيه نصيبا مفيدا
 ويكون محسوسا اتقاهمض بالسمع والباقة اتقاهمض اسناد كحديث شعبة عن العوام بن
 مرجم بالآراء والجمع صحفه يحيى بن معين فقال مرجم بالآراء والباقة اتقاهمض كحديث
 من صحاب رمضان وانبع سنا من شواهد فصحا ابو بكر الصديق ففاه شهابا بالشين المعجمة
 والثاني ايضا اتقاهمض اسناد كحديث يروي عن عاصم الاخول رواه بعضهم ففاه واصف الاحد
 قاله التار فطنه لاندان تصحيفا السمع لاندان تصحيفا البصر لانه لا ينسب في الكتاب
 واتقاهمض كحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي في الكتمان قوله الرجاجة بالزاد واتقاهمض
 الرجاجة بالذاد ومعنى كما حكى التار فطنه عن ابي موسى عن النبي المشرك اتقاهمض قوم
 لنا شرا من عنده صلى الله عليه وسلم ابراهيم بن عمار في الصحيح اتقاهمض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا هي ترضى تنصب بين يديه فهو انه صلى الله عليه وسلم اتقاهمض بن عترة وهذا تصحيفا **الاسناد**
 العالى الاسناد خصيصه هذا الامة وستة من الستن بالالفه وطلبا لعلو ذنبه ثمة ايضا
 ولذلك استحبوا لرحمة وعلو ذنبه عن الخلل المنطق الى الكل راو والعلو المطلوب في الحديث
 خمسة اقسام احدها الغريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم اسناد صحيح نظيفا كغلاما يفتخر بالحمد
 ابن اسلم المطوكى قره بل اسناد قريبا وقريبة الامة ثمة الغريب من امام من ائمة الحديث
 وان كثر العدد من رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث العلوي بالنسبة الى رواية صحيح البخاري ومسلم او
 احدهما او غيرهما من الكليات المعتمدة الرابع العلوي بغيره وفاة الراوى قال ابن الصلاح في مثاله

10
 اسناده في الامانة والقرابة والاشارة على هذا مصدق
 اسناده في الامانة والقرابة والاشارة على هذا مصدق



ولذلك قال ثقا وقليل من عبادك المشكوك في قوله وحسن عبادتك المطلوب منه
 التبحر عما يشغله عن الله ثقا وعبادته لينفرغ لمناجاة الله تعالى ومناجاةه كما كان
 سيد المرسلين صلوات عليه الاختصاص ان تعبد الله كأنك تراه ثم اذا نظرت الى القران
 الثالث وترسبنا وجدتها منمظمة على البدايات والاهوال والمقامات فحق لذلك ان
 ان يقول المرشد عند مضامحة المريد ان لا يحبك فقل رب اعزله عنه ومنه لسا
 المسلسل الذي ينقطع تسلسله في اواخره كالسلسل باول حديثه كتمهته اي بقوله الصبي
 اول حديثه سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ويقول التابع او حديثه كتمهته
 من الصبي ثمنا وهل جرد ولا يتعلم هذا القيد في الاواخره فعلا كحديث التشبيك
 باليد وحديث العدة في اليد والباهاهما واما في الرواية كالمسلسل بانفاق اهتمام
 الرواية وانما بائتهم او كناهم وانسابهم وبلدناهم قال الشيخ محمد بن النواوي
 وانا اروي ثلاثة احاديث مسلسلة بالدمشقيين وكالمسلسل بانفاق الصفة كحديث
 الفعنة فقيه عن فقيه المنايا يعاتب بالخيال قال من الغصين حديثك دريا عبا
 كركم ضال الامن تدهنته الحديث يخرج في صحيح مسلم وقوله سلسلا باليد زينا
 يكسناكهم مشبهون وانا دمشقي وهذا ناد في هذه الازمان وفضل ذلك ما كان
 فيه دلالة على انصال السماع ومن فضلة التسلسل انما له على مزيد الضبط
 زيادة الثقة مقرنها من لطف قال ابن الصلح ما انقروبه لدر كالتسلسل

على الرابع والواقي من شاكلي
 وسبب الحلق فيها في
 الزمان الحلق فيها في
 لعدم احكام الواسطة
 وقتها احكام الواسطة
 كما في التفسير والشرح
 فانه لا يفسد الواسطة في العلم
 مع بلوغ الواسطة في العلم
 مشروخ السلفه

والمعنى

قال الشيخ في التمهيد
 في بيان ان هذا هو
 قوله تعالى واما بسلسل
 قوله تعالى واما بسلسل
 قوله تعالى واما بسلسل



والفقه والاصول والقوانين على المعاني والبيان وقد صنفه اما الشافعي رضى الله عنه في كتابه
 المقروء به ولم يقصد نسخها بل ذكره لثبوت العارضا على طريقتي الجمع بين الاحاديث في غير ما
 ذكره ثم صنفه ابن قتيبة فاحسن في بعضه ومن جمع الاوصاف المذكورة لم يشك عليه شيء من
 ذلك قال ابن حزم في تاريخه حديثي صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأخذني لا والله بينهما
 والمختلفا قسمان احدهما يمكن الجمع بينهما في بعض المصير الى ذلك ويجب العمل بهما كحديث
 لا عدوى وحديث لا يؤيد ثم مضى على صحيح ووجه الجمع انه في الاصل ما كان يعتقد الجاسق
 من ان ذلك يهدى بطبعه ولهذا قال فمن اعدى لاؤك وفي الثاني اعلانية الله جعل ذلك سببا
 لذلك وحذر من الضر الذي يقبل وجوده عند وجوده بفعله الله والثاني لا يمكن الجمع بينهما
 فان علمنا ان احدهما نسخ قد علمنا والآخر باق صحيح منهما كان صحيحا بصفات الآيات وكثير منهم
 في خمسين وجمعا من انواع الترجيح جعلها امام حافظ ابو بكر الخازمي في كتابه **السنن والسنن**
 الناسخ كل حديث عن غيره حكم شرعي سابقا ومنسوخا كل حديث رفع حكم الشرع به بل
 شرعي متأخر منه ومنها قد صعب مهم كان للشافعي رضى الله عنه في يد طوف وسابقة اولى واخذ
 بعض اهل الحديث فيه ما ليس من خلفاء معتاد وهذا النوع من ما يعرف بنسخ النبي صلى الله عليه وسلم
 مثل كونه نبيكم من زينة القبول فزوروا ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل كان اقل الناس بها من قوله
 الله عز وجل الوضوء مما مست النار ومنه ما عرف بالثابت كحديث افطر الحاجم والمحجم وحديث
 احجم وهو ما بين الشافعي ان الاول كان سنة ثمان والثاني سنة عشر ومنه ما عرف بالاجماع

كحديث ذلك

سوع



كذا ان اضافة الى من النبي صلى الله عليه وسلم قطع الحكم واليمين بولاية القاطنين اذ اطلع
 عليه وقدره فان لم يقضه الى من النبي صلى الله عليه وسلم وقول الحكم والخضب في حديث القصة كان
 اصاب النبي صلى الله عليه وسلم ببابها لا ظاهرا لموقوفه ليس كذلك بل هو موقوف في المقع ولعله مرادها
 ليس هو عا لفظا الثاني نفس القاطنين وقول من قال موقوف في نفسه بملحق بسبب قوله آية
 كقوله جابرا كانت اليهود نقول كذا في قوله كذا وكذا او نحو ذلك الثالث الموقوف وان اتصل سنة
 ليس بجهة عند الشافعي ^{مطلقا} وطاعة من العلماء ووجهه عند طائفة **القطوع** وهو ما
 جلد من التابعين من اقرارهم وفعالهم موقوف عليهم واستعمله الشافعي وابو القاسم الطبري
 في المنقطع وسياق بيانها وكلاهما ضعيف ليس بجهة **المرسل** وهو قول التابعين فان روي له كذا
 او ضعف كذا فهو مرسل بانفاق واقول من دون التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلفوا في شئ مني الا
 ففاه الحكم وغيره من ائمة الحديث لا يسمي مرسلا قالوا والمرسل مختص بالتابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الساقط واحد اسمي منقطع وان كان النبي صلى الله عليه وسلم منفصلا ومنقطعها ايضا والمخروف
 في الفقه واصوله انه كل ذلك لا يسمي مرسلا وبه قطع الخطيب قاله الا انه اكثر ما يوصف بالارسال
 من حيث الاستعمال رواية التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم **فروقه** الا انه قبل يخرج
 بالمرسل مطلقا ووجهه مطلقا والاولى ان صح تخريج مجيئه من وجه آخر مستندا عن غيره
 رجالا لا روي بوجهه وعليه جماهير العلماء والحدادين ولذلك اخرج الشافعي مرسلا ابن المسيب
 لما وجبت مسانيد من وجوه اخرى لا يختص ذلك عند عمر بن عبد العزيز بنواحيه بغيره

من اصحابنا

من اصحابنا فان قيل اذ وجد المستدق العبد بل بالمرسل قلنا المرسل الذي يقوله ما كان راويه
 ثقة متفانيا فيه الا لارساله بخلاف الحديث فانه راويه ليس كراويه في جمل الارسال والي الذي تابعا
 اولى من عكسه ونقل البيهقي وغيره عن الشافعي انه المرسل ان استهوا في ذلك الاستاذ غير مرسل
 او ارسيل من غير شيوخ الحديث الا في قوله او عصبه قول الصعالي او ضوى اكثر العلماء او غير انتم
 ليرسله الا عن غير قبل وقوله ايضا الشافعي يقبل من اسئل كبر النا بعبه اذ انضم اليها ما يؤكد بها
 ولا يقبلها اذ لم ينضم اليها ما يؤكد بها سواء كان من سئل ابن المسيب وغيره والثاني اذ روى ثقة
 جيد تام رسلا ورواية غيره مناصلا كحديث لا يخرج الا بقرينة رواه الشرايطل وجماعة عن ابى احقة
 عن ابى بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الثوري وشعبة عن ابى احقة عن ابى بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الخطيب عن اكثرهم ان الحكم للمرسل ولذا لا يتدرج في عدالة الواصلة والملتزمة ^{على الله سبحانه} والاصح وقيل
 يقدر فيها والثالث من مرسل الصعالي وهو ما رواه ابن عبيد بن ابي عمير وغيره من اصحابنا
 الصعالي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسموه منه فحكمه حكم المنصلا لان الظاهر ان يكون
 روايتهم ذلك عن الصعالي والصعالي كالمهم عدو وحكي الخطيب وغيره عن بعض العلماء والاصح
 به كمرسل غيرهم الا ان يقولوا روى الامام سعد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن صحابي لانه قد روى عن
 غير صحابي ولذا اذ لم يسل اسناد ابى احقة الاسفراني والقواب المشهور انه يخرج به مطلقا لانه
 روايتهم عن غير الصعالي نادرة واذ روى عن التابعين ^{بها} **النقطع** الصحيح عند
 الجمهور وهو الذي لم ينص له اسنادا على اى وجه كان سواء كان ذكره اى روى من اوله الاسناد



او وسطه او آخره الا ان ذكرها بوصفها بالنقطاع في الاستعمال وايته من ذلك التابع عن النبي
 كما ذكره ابن عمر وقوله الحاكم يوما اخذت فيه قبل الوصول الى التابع رجل سوا كان في ذلك
 مذكورا فيهم كما ذكره ابن عمر وعمر بن الخطاب عن بعض العلماء ان المنقطع هو ما روى
 عن التابع اذ من دونه موثوقا عليه من قول او قول من غير التابع وبقره ان النقطاع
 لجهته من وجه آخر من زيادة رجل او اكثر في صورته حديث واحد له استناد في احد الجانبين
 رجل او اكثر فان عرفنا ان ذلك الحديث لا يتم استداؤه تلك الزيادة قال آخر منقطع وانه
 لم يفرق في عمله ان يكون متصلا **المفضل** بقا اعضله فهو متفضل بفتح الصاد
 وهو ما سقط من سنة اثنان فصاعدا كقول مالك قال روى الله به وكقول الشافعي قال ابن عمر
 وكذا وعن الحافظ ابي النصر السجستاني ان قوله الراوي يلقى بسبب متصلا كقول مالك بفتح
 ابي موية **فريه** اذا وثق تابع التابع حديثا عن التابع فهو مرفوع متصلا عند ذلك التابع
 فقد جعله الحاكم نوعا من المنقطع فهو قول الراوي عن الشعبي يقال للرجل يوم القيمة عملك وكذا
 الحديث فقد رواه الشعبي عن انس واعضله الا على لثة التابع اسقط عنهم القبح والرسول
 قلت لا يجوز ان يتسبب هذا القول الى التابع وثوقا عليه لان مثل هذا لا يقدر عن التابع مستقلا
 بل لابد فيه من التسامع من صاحب لوجه صلاته وسلامه عليه **الشاذ والتكر**
 قال الشافعي رضي الله عنه الشاذ هو ما رواه الثقة في القلادواه الناس وقال الخليل هو ما ليس له
 الاستاد واحد ثم ذكره شيخ ثقة كان او غير ثقة فما كان عن غير ثقة فهو زور وما كان عن ثقة

فيثوقه

فيثوقه فيه ولا يخرج به ولا يشكر حديث الاعراب لثبته اذ انفرد به يحيى بن النبي والنبي
 عن علي بن وعلقه عن عمرو بن النبي والنبي في القبح كما قال ابن القلاء ما حاصله ان
 الاول التفصيل فخاله فخرده احفظ منه واضبط فشا ذم ودوان لم يخالفه وهو عدل
 ضابط فصحيح او غير ضابط ولا يبعد من درجته الضابط في حسن وان يقد فشا ذم كما قال
 القاضي ابن جماعة هذا التفصيل حسن لكن اخذ في التقسيم الى اصناف الاقسام وهو حكم
 الثقة الذي مخالفة ثقة مثله فانه ما بين ما حكمه اقوال قوله احفظ منه واضبط على صفة
 التقصير بدعي على ان الخالف ان كان مثله لا يكون مردودا وقد علم من هذا التقسيم ان التكر
 ما هو **القل** العلم ان معرفة علة الحديث من اجل علوه وادقها وانما يمكن من ذلك
 انما الحفظ والخبرة والفهم الثاقب واي عبارة عن اسباب خفية غامضة فادحة في
 الحديث المهمل هو الذي اطلع فيه على ما يقدر في صحة مع آفة ظاهره السلامة وينطبق
 ذلك الى الاستناد الجامع لشروط الصحة ظاهرا ويستعان على ادراكها بتفريده الراوي ونحوه
 له مع قران نية العارفين على اسلكه في الموضوع او وثوقه في المرفوع او ذم حديثه في حديثه او وثاقم
 وايهم او غير ذلك بحيث يقبل علة ذلك فيحكم بها او يتردد فيثوقه فيه فكل ذلك ما عرف من
 الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه من الحديث والطريق في معرفة علة الحديث ان يجمع طرقه فيظهر
 في اخلاف رواه وحفظهم والثابت وكثيرا ما يعلون الموضوع بالمسرحان يحيى الحديث
 بكتناك موضوعا وباسناد اقوى منه مرسل فيرواه ان الواصل غير ضابط وقد يقع العلة

فيثوقه فيه
 انما الحفظ والخبرة والفهم الثاقب
 واي عبارة عن اسباب خفية غامضة فادحة في
 الحديث المهمل هو الذي اطلع فيه على ما يقدر في صحة مع آفة ظاهره السلامة وينطبق
 ذلك الى الاستناد الجامع لشروط الصحة ظاهرا ويستعان على ادراكها بتفريده الراوي ونحوه
 له مع قران نية العارفين على اسلكه في الموضوع او وثوقه في المرفوع او ذم حديثه في حديثه او وثاقم
 وايهم او غير ذلك بحيث يقبل علة ذلك فيحكم بها او يتردد فيثوقه فيه فكل ذلك ما عرف من
 الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه من الحديث والطريق في معرفة علة الحديث ان يجمع طرقه فيظهر
 في اخلاف رواه وحفظهم والثابت وكثيرا ما يعلون الموضوع بالمسرحان يحيى الحديث
 بكتناك موضوعا وباسناد اقوى منه مرسل فيرواه ان الواصل غير ضابط وقد يقع العلة



قول قبا و تضع الاستاد
 بعد في المتن اي في
 بالاستاد والاول في
 بالاسناد والاول في
 لما وقع في الاستاد في
 وقد يقع في الاستاد في
 في الاستاد في الاستاد
 يقول من يملكه
 ان الظاهر ان
 وقع في الاستاد
 فذالك ان المتن
 نظرا الى المتن
 جميع الاسماء
 الامساك في المتن
 اليه الفقه في المتن
 بهذا الاستاد

في الاستاد والمثنى والاول اكثر واوقع في الاستاد بفتح في المتن بفتح في المناد
 والمثنى جميعا كالشليل بالاسم والوقف وقد بفتح في الاستاد قاصدا ككيت بعلی
 ابن سعيد عن الباقين عن ابن عمر بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيهقي بالحيار
 قربت الاستاد متصل عن العدل الضابط فهو معلق غير صحيح والمثنى صحيح والعلامة في
 قوله عن ابن عمر بن دينار لما اوضحه عند الله بن دينار هكذا ارفعا الاثبات اصح النسخ
 عن قوم بفتح وايناد بنار ثمانية ومثاله العلامة المتن ما انفرد مسلم باخراجه في حديث
 اشين من اللفظ المصريح بفتح قراءة بفتح الله الرحمن الرحيم فصل قوم هذه الرواية بان تقي
 مسلم بالجملة صريحا انما نشاء من قوم كانوا يفتخرون بالتحمد لله فذالك مسلم بالمعروف
 واضطاد وانما معنى الحديث انهم كانوا يفتخرون بفتح بذكر قبها الحمد كما يقال فرائد
 البعرة ثم انضم الى هذا الفقه منها ان ثبت عند انسى ان سئل عن اليبس هل قد ذكر ان لا
 يحفظ فيه شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول في قولين الصالح فصل قوم هذه الرواية
 اسارة الى ان غير راض عن تحطيمهم متما وذلك ان المالك في المنفق عليه عن انسى قال
 صلبت بع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم فلم اجمع اصلا منهم
 يقرأ بفتح الله الرحمن الرحيم وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا
 يفتخرون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكروا بفتح الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا آخرها
 وهو الرواية في المتن والتائى واين ما جاء عن عبد الله بن مفضل قال سمعت ابي وانا اقرأ بفتح

بسم الله الرحمن الرحيم فقال ابي بنى في ذلك ابي بكر والحديث وقد صلت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ومع ابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع منهم احد يقولها فلا نقلها اذا انت صليتها نقل الجريته رب
 العالين فاين الصلوة ولعل المصلح مال الله من سبب والاذعان للحقا احقا من المرأه واعلم
 ان قد يطلق اسم الصلوة على غيرها قد عناه كالكذب والغفلة وسوء الحفظ وخونها وحقها
 الترمذي الشيخ علة واطلق بعضهم اسم الصلوة على الخالفة لان قد حج كما رسا ما وصله
 الثقة الضابط حتى قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح معلقا كما قاله آخر من الصحيح ما
 هو صحيح سادوا اسم اعلم **المدلسي** ما اثنى عليه ولو قسمه احد هما ما يتبع في الائمة
 وهو ان يروى عن النبي او عاصم ما لم يسمع منه وهو ان يسمع منه ومن سنان من لو ذكر
 ان لا يقول في ذلك حديثا ولا خبرنا وما اشبهه ما حتى يكون عدلسا بل بقوله قاله اذ عن
 فلان وهو ذلك ثم قد يكون بينهما واحد واكثر قال الخطيب وريتم يسقط المدلسي حتى لكن يسقط
 من بعد رجل ضعيفا او سفيرا لسياسة الحسن الحديث بذلك وكان الاشمس والنوري وغيرهما يفعل
 هذا النوع والثالث ما يقع في الشيوع وهو ان يروى عن شيخ حديثا سمعته في حديثه او يثبت
 او يصفه بما لا يعرفه بكيدا يعرف عن شيخ اما القسم الاول فيكون وصفا او ذمما كثيرا العاد وكان
 شعبية من اشدتهم وقاله ثم اختلفوا في قبول روايته من عرفوا بهذا القدر ليس بفعله فربما من ان
 الحديث والغفلة بخروجها بذلك وقالوا لا يثبت روايته بآية التسماع او لم يثبت والقصيح انفسه
 فإرواه بلفظي حتى لم يثبت فيه التسماع في حكمه الميسر وانواعه ومارواه بلفظي بين الاتصال

والاسم الذي يروى عن الثقات
 والناس يروون عن الثقات
 ما لا يروون عن الثقات
 ما لا يروون عن الثقات



اي و القلم الثاني تصحيح الروي عنه حيث لولا ان سمي و ذهب الى الاحي و مسامحة ان صحه
على من يطل الروي على حال الروي عنه و اهلية الرواية و توغره من الوعر و هو ضيق التمهيد فاشهر للابن
و الثمينة ٥٥

كتمت واخبرنا واحدنا واكتبا ههنا فهو مقبول يحتاج به وفي الصحيحين وغيرها
من الكتب لمعة من حديث هذه الضمة كثر جدا كقراءة والاعمش والمعا
والتغيا نبي وهشم وغيرهم وهذا ان التذليل ليس كذا باء الحكم بانه لا
يشيل من المدلش حتى يبي اجماره الشافعي رضي الله فممن عت فناه ذلك
مرة قال الشيخ محي الدين ما كان في الصحيحين وغيرها من الكتب الصحيحة
بعض في قول على ثبوت شماعه من جهته اخرى واما القلم الثاني فامره اخف
وفيه تصحيح الروي عنه وتوغير لطريق معرفته و يختلف الحال
في كراهته بحسب الغرض الكامل عليه فقد يكمله كون شيخه الذي غير
شعته غير ثقة او اصغر من الراوي عنده او كونه كثير الرواية عنه فلا يجب
الالكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة وتسمع بهذا القلم
الخطيب بويلر وغيره من المصنفين **المضطر** هو الذي يختلف الرواية
في وجه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه اخر مخالفة وانما يستقيم
مضطر با اذا تساوت الروايات فان ترجحت احد بهما على الاخرى
بوجه من وجوه الترجيح بان يكون راويها اضعف واكثر صحبة للروى
عنه او غير ذلك فالحكم للراجح ولا يكون حينئذ مضطرا او الاضطراب
قد يقع في السند او المتن اما من راوا من رواة **المقلوب** هو نحو حديث

كان الراوي يروي به الرواية
منه الحديث في قصة فلان
قال يروي به الرواية
الوجه من هذا الحديث
في قصة اخرى في بعض
قصة الاول ٥٥

مشهور

مشهور عن سالم جعله عن تافع لم يصبر بين لك غير من غوياتهم وبنها البخاري
قديم بعد ادق جمع قوم من اصحاب الحديث وعده الى ما نهى به فقلبو او متونهم واسانيد
بنوا وجعلوا من هذا الاسناد لا اسناد اخر واسناد هذا المتن اخر ثم حضر واجلس
والقول عليهم فلما فرغوا من القامها التفث اليهم فرددت على مثل اسناد، وكل اسناد الى
منه فاذا عول به بالفضل **الموضوع** وهو المتخلف اعلم ان الخبر ينقسم الى ثلاثة اقسام
يجب تصديقه وهو انصه الاثر عاصه وشم يجب تكذيبه وهو ما اتصلوا وضعه
وشم يجب التوقف فيه لاهماله القدر والكتب كسائر الاخبار فانه لا يجوز ان يكون
كلمة كذبا لان العادة تقع في الاخبار اكثر ان يكون كلها كذبا مع كثرها واشهرها
ولا ان يكون كلها صدقا لان النبي لم قال ستمكذب علي يعني ولان الاثر كذا بواجراء
من الرواية وهذا قول احاديث كثر علموا كذبا فلم يعملوا بها فاجتهدوا في الرواية الموضوع الاصل
علم حاله اى صح كان الامر في بيان وضعه بخلاف غيره من الاحاديث المتعبد
الى جعله صدقها الباطن حيث جاز ولها في التزيب والتزيب على امرها فانما يكون
الحديث موضوعا باخر واضعه او ما يترق منزلة اخره وينهم الوضع من غيره على الراوي
والروى فقد وضعت احاديثا طويلة يشهد بوقوعها كما ان اتفاقها ومعانها فان
ابن الصلاح ولها اكثر التي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلد بن قذوع
فهي اكثر اتماده دليل على وضعه وانما حق ان يذكر في مطلق احاديث المتعبد فانما يقع



معاذ من الله... سنة التصحيح من نور...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

احمد بن حنبله... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

Handwritten marginal notes on the right side of the top page.

Handwritten marginal notes on the right side of the middle page.

Handwritten marginal notes on the right side of the bottom page.

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

عن الصادق عليه السلام... من قال الله الاله الاله...

Handwritten marginal notes on the left side of the top page.

Handwritten marginal notes on the left side of the middle page.

Handwritten marginal notes on the left side of the bottom page.

Handwritten marginal notes on the left side of the bottom page.

قال ابن جرير في بيان
على ان قوله تعالى
الذين آمنوا واتبوا
الرسول من بعدهم
وقولوا لا اله الا
الله والذين آمنوا
من قبله من الانبياء
كلهم هم الصادقون
في قوله تعالى
الذين آمنوا واتبوا
الرسول من بعدهم
وقولوا لا اله الا
الله والذين آمنوا
من قبله من الانبياء
كلهم هم الصادقون

في الدين وهذا المذكور هو ابو الفرج ابن الجوزي واواضعون الحديث اصنافا واعظمهم ضربا قوم
منسبون الى التمسك وضعوا الحديث احتسابا لانهم الباطل فيقول الناس موضوعا عنهم ثقة
بهم وروكا اليهم ووضعوا الزنادقة ايضا جملة ثم نهضت ههنا يد الى بيت بكسها عوارها
ومحو عارها والمخدراته وقد ذمبت الكرامته والطاقفة المبتدعة الى جوان وضع الحديث في الشغب
والشبهب ولو خلاق اجماع المسعفين الذين يفتت بهم في الاجماع عمارة الواضع ربحا ووضع كلانا
من عندك فزوي فتند او ربحا احتكلام يقض الحماة فوامس رسول الله ورمع غلظ انسا
فوقه في كسبه الوضوح غير تعلم كما وقع لثابت بن كسبي الزاسر في حديث من كثر صلواته
بالليل حتى وجهه بالتهيار قيل كان يخرج يحدث في جماعة فدخل رجل حسن الوجه فقال
الشيخ في اننا وحدثت من كثرة صلواته بالليل الى آخره فوقع لثابت بن موسى ابنه من الحديث
فرداه ورويت عن ابي بصير بن ابي عمير انه قيل له من اين لك عن علي بن ابي طالب عن ابي بصير
في فضائل القرآن سورة سورة فقال اي حديث الناس قد اغرضوا عن القرآن ولم يتفعلوا بغيره
ومغازي علي بن ابي الحنفية فوضع حسبة وبكذا اهاه الحديث القبول الذي يروى عن ابي
ابن كعب عن النبي في فضل القرآن سورة سورة فبحث باحث عن مخبره حتى اتى النبي في
اغترقا بانه وجماعة وطفوه وان اشئ الوضع لبيت عليهم ولقد اخطأ الواحدى المفسر وغيره
من المفتسرين في ايد اعلم تفاسيرهم مما اودعوه فيها انه لما بالقر في قرآن الى قوله تعالى
ومنات الثالثة الاقرى التي السهطاه في امتنته الى ان قال تلك الفسائفة العلى وان فاعشها
في الثالث من بابيه صفة النساء

الشيخ قاله الامام في نفسه روى محمد بن الحنفيا بن فرجة انه بهذا العقصة من وضع الزنادقة
وطعن البهني في انصار روى الشيخ في الذين عن القاضى حياض انها باطلة لانصح عقلا ولا نقلا
وذكر ابو منصور المازني انما من جملة اجماع الشيطان الى اوليائه من الزنادقة حتى بلغوا بهم
ارقاء الذين لشرطوا في صحة الذين القويم وقيل انما من نعتيات ابن ابي يعربى وروى
فسلم في صحيحه يكاد عن الاعشى عن ابي الحنفية قال لا اصدق لولا انك الاشياء بعد على رضى الله
قاله رجل من اصحابه رضى الله عنه قال علم افسدوا قال الشيخ في الذين رجمهم اشارة
بذلك الى ما دخله الشيعة في علم عائى وحدثت وثقوا لولا انهم من الاياطيد وايضا قولهم من
الروايات المنصلة والقاويل المختلفة وخلصوا بما فهم يفتي صحيحه عن فاسد قاه ابن ابي
في الجامع ومن الواضحة جماعة وضعوا الحديث نظرا الى الملل والمثلى خبايا من ابراهيم ودخل
على المهدي بن المنصور وكان يعجله تحاميط الطيارنة الواردة من الاماكن البعيدة فزوى حديثا
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبقة الا في حقا او خاف او اضل او اجتاح قاه فامر له بعشرة اثنان
درهم فلما خرج قاله المهدي الشهداة ففاه ففاه كذا اي على رسول الله فاقاه رسول الله جناح
ولكن هذا اراد ان يقر بلينا ومنهم قوم من السوءه والكلت بن يفتوه في الاسواق والمساجد
فيضعون على رسول الله احاديث باسبابه صحيحة قد حفظت بما قيدت في الموضوعات
بشك الاسانيد قاله حقه بن محمد الطيالسي صلى الله عليه وسلم بن حنبل ويحيى بن يعقوب في مسي الرصافة
فما بين ابيهما ما حق ففان حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن يعقوب قال حدثنا عبد الرحمن قال



Object owner: Universitätsbibliothek Leipzig

URL: https://www.islamic-manuscripts.net/receive/IslamHSSBook_islamhs_00000015

JRN: urn:nbn:de:bsz:15-0003-145

License terms

The University Computer Center Leipzig (URZ) offers in conjunction with its project partners through application access to digitized documents. The purpose of these services are scientific and are protected by copyright law. The systems are protected databases as defined in §§ 87a sq. UrhG. of the German Copyright Law. Documents published in it are the intellectual property of their authors. There exist related rights. A comment without the consent of the copyright holder is excluded. Any use not permitted by copyright law is prohibited, especially for reproduction, adaptation, translation, saving, processing respectively rendering of content in other databases or in electronic or other media, if not otherwise agreed in written form. When citing materials, please indicate the source. With the use of this document you recognise the terms of use.

والحديث الذي يروى عن النبي بكعب وهو من كبرى في فضائل القرآن سورة سورة وقلة تفسر فلامنها
الامن عصم الله تعالى ومنه قولهم في حقا على حقي شاة لا يحل لامرأ ان يجنب في هذا المسجد ثم يترك
وحتى ان يكره في الله ما صابت الله في صدره شيئا الا صيب في صدره اني بكه قال الشيخ وقد حسوا كيتا
في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها الاربعون المسماة بالمدغانية ومنها الواضيا المنسوبة
الى النبي صلى الله عليه وسلم في كذا موضوع ما خلا الحديث الا وهو ان الشافعي قد روى من كذا
غيره لا ينجي يعني قال الشيخ في الدين ابن التميمي ما يروى اة اة ما خلف الله العقل فقال
لم اقبل فا قبل فقال له ادبر فادبر فقال وعزتي ما هلكت طلقا اكرم مثلا قبل اذنوك اعطى وكذا
النواب وعليه العقاب ويستعمل ايضا القلم موضوع كما ذكر ابو جعفر العتيبي وابو عاصم البستي
وابو الحسن الدارقطني وابن الجوزي وغيرهم فذلك التي عشر نوعا يمتنع بها لفسهين

الباب الثاني في معرفة اوصاف الرواة من يقبل روايتهم ولا يقبل

ويهي من اجل انواع علوم الحديث والاهتمام بالتي يمتنع بها الضعيف والضعيف فيها نصانها
كثيرة منها ما اورد في الضعفاء للكتاب البخاري والسنائي والدارقطني وما اورد في التتقات للكتاب
الثقاب لابن هبان ومنها ما اشركه كتاب البخاري وابن ابي خيثمة وابن ابي حاتم وروى البخاري
والثقليل صيانة للشرعية ويجب على المتكلم الثبوت فيه فقد اخطأ غير واحد فيهم بما لا يجوز
وفي فصول **الاول** اعرجها بيراثة الحديث والفقهاء والاصول على ان يشهد فيمن
يخرج حديثه العدالة والقبض فالوهلة فيهم ان يكون مسما بالغا عاقلا مسلما من اسباب

الفسق

الفسق وخوارهم المروقة والقبض ان يكون شيطفا حافظا ان حدث من حفظه ضابطا لكتاب
ان حدث منه عارفا بما يخفى به المصحح ان يروي به ولا يشترط الذكورة والحرة ولا العلم بنفسه
وعربيته ولا البصر ولا العدد **الثاني** يعرف العدالة بتخصيص عدلين عليها او بالاشهاد
فمن اشهدت عدلته من اهل النقل او غيرهم من العلماء وشاعرا لثناء عليهم بها كذا السفيان
والداودي والشافعي واحمد والبخاريهم ويقبل تعديل العبد والمرأة اذا كانا عارفين به كما يقبل
خيرهما قال الخطيب ويعرف ضبطه بان يعثروا وابتدروا بيان التفات المراد فيهم بالقبض والاشهاد
فان واقفهم غالبا وكان مخالفة نادرة عرفنا كونه ضابطا ثبتا وان وجدناه كثيرا لمخالفتهم
عرفنا اختلال ضبطه ولم يخرج حديثه **الثالث** التعديل مقبول من غيره ذكر مسيب على الحديث
الصحيح المشهور لانه اسبغ كثيرة بصعب ذكرها واما الجرح فلا يقبل الا مفسرا ثبت السبب
لا خلاف الناس فيما يوجب الجرح ولهذا اخرج البخاري وحشم في حكيه بعكرمة مولى
ابن عيسى واسماعيل ابن ابي اويس وعاصم بن علي وغيرهم وخسبة بسويد بن كهنه وغيره
وكل هؤلاء سبق القطع فيهم وذلك لا على اتم ذلك بل على انه الجرح لا يثبت الا من التيب
فان قيل اغماضهم للناس في جرح الرواة ورواية حديثهم على كذا الجرح والتعديل وقلة ما يفرضون
فيها البيان السبب بل يفترون على قولهم فلان ضعيف فلان ليس بشي ويحويه او لانه حديث
ضعيف او غير ثابت ويخو ذلك فاشترط بيان السبب بغيره ان يعطى ذلك وسد باب الجرح في
الغالب جواب انه ذلك وان انعمت في ايمان الجرح والحكم به فقد ناء في لوقف قبوله



من قالوا فيه ذلك لانه وقع عندنا فهمهم يريه فويتم ثم من انراحت عنه تارة للمرئيه
 كئنا عن حاله جئا او جبالثفة بعد التيقيننا حديثه ولم نوثقوا كالذين احتج بهم صاحب الصغرى
 وغيرهما ممن تقدم فيهم **الجرم الرابع** يثبت الجرم والتهديل في الرواة بقوله او ادعى
 الصحيح لان العدد لم يشترط في قبول الخبر فله يشترط في جرم راويه ونهده له وان جرمه في شخص
 جرمه ونهده له فالجرم تقدم وان تعدد المعدل على لاصح لانه المعدل في خبر عما ظهر من حاله والجرم
 في خبر من باطن ضيق على المعدل **الخامس** اذا قال صدقني لفته ان قصده التهديل لا يجري
 اذا لا يثبت من تعبيد المعدل وتسميته وذلك لانه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على خبره بما
 هو جرم عند بل اضربه عن تسميته فربما في القلوب وان قصده مجرد الاخبار من غير تهديل
 وسماه لم يجعل روايته عنه لتهديل لا يجوز ان يروي عن غيره عند رفع اذ قاله العالم كل من يروي
 عنه فهو ثقة ثم روى عن ابيه سمعه فانه من كتابه غير ان لا يعل بشركية هذا لما في القلوب والاصح
 عمل العالم او ثبته على وفق حديث حكما بصحة ولا مخالفة له جرمه في راويه قال القرافي العالم
 الذي من شانه اشتراط العدالة في الرواية اذا عمل بخبر رجل لا شانه له ولا مشايخه يكون تهدلا
 له اذا لم يكن علمه باي لا جشهاط وذلك ان يعمل بالحديث الضعيف مخافة ان يكون صحيحا في نفس
 الامر يجب العمل به **السادس** الالفاظ المشبهة في الجرم والتهديل االفاظ التغير
 فعلى مرانها لا ياتي ان يقار بموثقة او متفق او ثبتا او حجة او يقار في العدالة حافظ او ضابط
 فهو مما يوجب حديثه الثانية صدوق او حجة الصدوق او لا ياتي به فهو ممن يكتب حديثه
منه ياتي عن يكونه مما يلقى الصدوق وهو ابي يوسف من صدوق

و ينظر فيه لانه سزا العبدان لا يشعرا بالقبض فينظر ليعرف ضبطه وقد تقدم
 بهان الاعتبار وعين ابي حنيفة قال احسننا ابو حنيفة فقبله كان ثقة في اكاره صدوقا
 وكان ما حوثا وكان خيرا وهو ثقة مثله ثقة وكيفان الثالثة اذا قيل يروي عن شيخ فهو كئيب
 حديثه وينظر فيه قبله قريب منه روى عنه الناس الرابعة صلح الحديث فانه كئيب
 حديثه للاعتناء قبله مثله هو وكذا ومع ابن سينا في حوز رجل ضعيف الحديث هو
 رجل صدق في حال صلح الحديث والفاظ الجرم ايضا مراتب اولها
 بولية الحديث فقبله كئيب حديثه وينظر اعتناء قال التان فخطا اذا قلت لبيح ذلك في
 ساطعا وكذا مجردا بشيء لا يسقط العدالة وقيل ومثله متغارب الحديث او مضفر
 الحديث اولا يوجب به او محبتوا الثانية هو لبيح يروي فهو بمنزلة الاولى في كئيب
 حديثه الا انه دونه في القوة جازا مثله لبيح بذلك اوله بين الملك القوي الثالثة
 ضعيف الحديث هو دون الثاني لا تطرح بل يعسر المدايه هو متروك الحديث وهو
 ذاهب الحديث او كتاب فهو ناط لا يكتب حديثه **الطبع** لا يقبل رواية
 من تعرف بالمشاهدة في سماع الحديث اذا سماعه ممن بنام حاله التماع او يستقل
 عنه او يحدث له اصل صحيح او من عرف بقول الثلقين في الحديث من غير كتب
 وحفظ او بكرة التسمي في اياته اذ لم يحدث من اصل صحيح او من كثر تضالساوا
 والمنالك حديثه فالابن المبتلك واهم ابن حنبل والحديث وغيره من غلط

وينظر فيه



عن حديثه فيمن له غلظة فليرجع وأمر على غلظة فغلظ روايته قال ابن الصلاح
منذا الذي قاله لعله إذا ظهر منه ذلك عاوجه العناد فإنه لم يكن عناداً إذا كان يكون
عنا وجهه التفتير في البيت فغنة نظروا لم يكن يأذي في نفس لا يخل مع فهم الكلام
وكان بعضهم ذاك في خلاف وهو يتعثر في خلاف وهو يكتب **التاسع** من غلظة
لخرفه ذهبت بصره أو لغيره لك فيقبل ما يؤك عنه قبل لا يغلطه ويرد ما بعده
وما شئت به أيضاً فتمسك عطاء ابن السائب حتى جاءه إهانة الكا بر عتده كالنوك
وغيره قال اللطفاً الأحديثين سبهم ما عيبه بأخرة عن زاده ومشيهم ربيعة
الذاري يخرج ما لك في أحد عشره ومشيهم سقيا ابن عبيدة فتلوثه يستنير
التاسع في رواية الجهاد الحار هو أقدم ثلاثة أحدها مجتهد للعلامة
خاسراً وباطناً فلا يقبل عند الجاهل شبر وراثتها مجتهد العدالة باطناً لا ظاهراً وأبو
المستور المختار بقوله وقطعه به سلمه لزازي وعليه العرف أكثر من الحديث الشهير
فمن عتادهم عتادهم وتعدت معرفتهم لانه امدل اخبار مبتدئ على حسن الظن
بالراو كالمسلمة تسير لهادت مقلع كرواحد معدقة المياض معتد
بخلاف الشهادة فانها يكون عند الحكام ولا يتعدت عليهم ذلك فاعين فيه
العدالة في الظاهر والباطن والتا لثنها مجتهد العين وهو كامن لم يقد
العلماء ولم يعرفوا حديثه الا منذ جهن دراو واحد قاله الحظيب قال ابن الصلاح

ومشيهم عبد الرحمن بن
عبد الله بن علي بن عبد الله
ابن مسعود في أيام الهدي

عن يفتيد

من يقبل رواية الجهادية العدالة لا يقبل رواية الجهادية العائيه وقال ابن عبد البر من لم يرد
عنه الا واحد فهو غير موثوق عندهم الا ان يكون مشهوراً بغير حمل العلم كما كذب دينار في الزهد
وعمر بن معدك كرب في الجيرة قال الحظيب ولعل ما رفع الجهادية ان يروى عنه اثبات من المشهورين
بالعلم قال ابن الصلاح رد اعط الحظيب قد خرج البخاري في صحيحه عن مروان بن الحنظلي ولم يرد
عنه غير قيس بن ابي حازم ونسبهم عن ربيعة بن كعب بن اسلم ولم يرد عنه غير ابى التمام وذكره بعض
منهم في الخروج عن سنة الجهادية رواية واحد والخلان في ذلك كالمخلان في الاكتفاء يقبل
واحد قال الشيخ محي الدين مجيباً عن القواب ما ذكره الحظيب فهو لم يقبل عن اجتهاده بل
نقل عن ابن الجديث ورد الشيخ عليه بما ذكره مجيباً لانه شرط في الجهادية ان لا يقره العلماء
وتنازعهم وفان عند الله العلم بل مشهور ان فرخ اس من اهل بيعة الرضوان وبيعة من انزل
الصدق والصحابة كلهم عدوه فلا يقبل الجهادية باعنائهم لو ثبتت الحق لهذا الجواب مسلم
في حق الصحابة ولست شعري كبقا بضع قوله فالخلان في ذلك كالمخلان في الاكتفاء يقبل
واحد وقد تقررة العدد بشرطه قبول الخبر ولا يرد الروي وتعد عليه المذنب الصحيح
وكذلك لا يقبل في رفع الجهادية **فقر** يقبل من عرفت عينه وعد الله وان جهل به ونسب
العاشرة الحديث الذي لم يقر به غيره فيه ثلثة اقوال لا يقبل رواية مطلقاً كالنفسنة
فكما استوى في الكفر المتأوكره وغير المتأوكره استوى في الفسقة المتأوكره وغيره وقيل ان لم يسخل
الكتب لسفرة مذنبه قبله وان اخذ كالحظيبية من الرافض لم يقبل ويقع في هذا الشافي
ابن بنسب

عن ابن الجهادية في شهر ربيع الثاني وصادف في شهر ربيع الثاني وصادف في شهر ربيع الثاني



وقيل ان كان داعية لهذا من غير والاقبال وهذا الذي عليه اكثر وقال بعض اصحابنا لاشافعي اخلفنا
اصحابنا في غير الداعية وانفقوا على عدم قبول رواية الداعية وقال ابو حاتم ابن حبان لا يجوز
الاحتجاج بالداعية عند اثباتها قطبة لاختلاف بينهم في ذلك ولذا لم يثبت لاول من ضمنهم حديثا
في الصحيحين وغيرهما من كليات الحديث الاحتجاج بكتبهم المبدعة غير الدعاة **الحادي عشر**
التاسيس من الكذب وغيره من السبايات لفساد يقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله
فلا يقبل رواية ابائه ان حسنت يؤمنه كذا قاله احمد بن حنبل والبخاري والبيهقي
الغيبه الشافعي واطلق البيهقي فقال ذكر من اسقطنا خبره من امر التفرقة كذب وجدناه عليه
لم نقد لقوله بنو بيهقي ما ومن سقنا نفل لم نعلمه قويا بعد ذلك قال ذلك مما اقره في
الرواية والشهادة قال ابو المظفر السمعاني من كذب في خبر واحد وجب استقامه ما تقدم من صفة
الثاني عشر اذ روى ثوبان عن ثوبان حديثا ورجع الروي عنه فنفاه فان كان جازها بنسبها
قاله ما رويته او كذب عن اخوه وجب رد ذلك الحديث ولا يقدر ذلك في باقي روايات فان قاله
لا غيره اولاد اذ روى اخوه لم يقدر ذلك في هذا الحديث ايضا الخار ومن روى حديثا من نسب
لم يستطع العمل به عند جمهور الحديثيين والفقهاء والمتكلمين وقال بعض اصحابنا في حقيقه يجب
استقامه وبنوا عليه رد ٢٤٣ حديث اذا نكحت المرأة بغير اذن وليها فنكاحها باطل وحديث
ابي هريرة في القضاء بالنساء والجمعي والصحيح قول الجمهور لانه الروي عنه بصدانسيا
والرواي عنه فنه جازم فلا يرد روايته بالاحتمال وقد روى كثير من الاكابر احاديث نسوها

فقد ترواها

فقد ترواها عن سمعها منهم فيقول احداهم حدثني فلان عن ابي عبد الله وجمع الخطيب
ذلك في كتابه المعروف بانه اكثر الشافعي وغيره من العلماء الروايين الاحياء **الثالث عشر**
اختلافه في هذه الاعمال القدرية اجزا فقال قوم لا يثبت روايته وقول احمد بن حنبل
والبخاري بن زبويه وله طائفة الرازي لانه ذلك تجزم المروءة عرفا وبطرق اليه ثم ورقت
في ذلك ابو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز الكوفي وآخرون فيمنعوا عن تعليم المرأة
وكان ابو الحسن النعماني ياقه الاجز في الحديث لانه الخ ابا حفص الشيرازي في اثناء حجها
لكونه اصحاب الحديث كانوا ينفون الكسب لعالمه **الرابع عشر** اعرضنا التاسع في هذا الاصل
عن مجموع الشروط المذكورة واكتفوا من علماء الروايين بكونه مستورا ومن ضبط
بوجود سمع من شرطه في روايته اصله فوافق له اصله في روايته وافق البيهقي في ذلك
بات الحديث الصحيح وغيره قد جمع في كتابه الحديث فلان من سب ثوبان عن جمهوره وان اجاز
ذلك في حقيقه اقرارة البخاري في كتابه الاحاديث الصحيح ولم يستعملها في كتابه الصحيح
ما حقه عند غيره ورواه غيره في كتابه الاحاديث الصحيح لانه لما رواه عن الصادق عليه السلام
والضعيف ما ذم عنهم واذ لك ائمة الحديث يحفظونه ان يذكروا من الاحاديث ما
جمهوره لضعفها من صاحبها الكثرة معطيا والقصص بالبراءة بسلسلة الامتداد المخصوص
بهذه الافراد من سببه **الباب الثالث** في حمل الحديث وطرق نقله وصيغته
وروايته وفيه ثلثة فصول **الفصل الاول** في اسلية القول بجمع القول قبل

من فلا يكون الحديث الصحيح عن جميع الراية الذين نقلوا الحديث في كتابه
من رواه في كتابه الاحاديث الصحيح لانه لما رواه عن الصادق عليه السلام
من رواه في كتابه الاحاديث الصحيح لانه لما رواه عن الصادق عليه السلام
من رواه في كتابه الاحاديث الصحيح لانه لما رواه عن الصادق عليه السلام



ولا يخفى

الاسلام وتقبل البلوغ ومنع النكاح قوم واطقوا الايقان والناس عابثون ورواية الحسن
 واهسبه وابن عبيد وابن الزبير والتعن بن بسير وغيرهم ولم يزل الناس يسعون القبيح
 واخلعوا في الزين الذي يصح فيه سماعي القبيح فقال القاض عياض هذا امر القسبة
 يعني اورد البخاري حديث محمد بن الربيع باب في صحيح سماعي القسبة وهو حديث محمد بن الربيع بن ابي
 في ذلك خمس كتيبي وهو كذا في صحيح محمد بن الربيع الذي ترجم البخاري فيه باب في صحيح سماعي
 القصر وقيل كان ابن ابي عمير يروي وهذا هو الذي استقر عليه عمل المتأخرين في كتيبي ولان
 ولما دونت حفصا وحضر وقيل القصاب ان يعبر كل صغر بحاله في كان فيهما الخطاب
 وروى الجواب صححنا سماعه وان كان له دون خمس ونفرد ذلك عن احمد بن حنبل وموسى الجعفي
 وان لم يكن كذلك لم يصح سماعه وان كان ابن عسبي وقد نقلنا صبيبا ابن اربع كتيبي
 حمله الى المأمون وقد قرأ القرآن ونظر في الراي غير انه اذا اجاب يبي وحاصله اة القاض
 اعبري كدب السرة ويقضهم اعبري الحالتة وهو الصحيح فلا يرد حديث محمد اشكالا
 على القول الصحيح لانه يرد على اثبات سماعي من هو مثله في السن والذكاء ولا يبرك
 على نفي سماعي من كان ذود في العمولة ذكاء وفطنة قال ابو عبد الله الزبير بن سفيان
 كتيبي حديث بعد عشر سن سنة لاقها بجمع العقدة وقال موسى بن يرون امر البصرة
 يكتبون لعشر كتيبي و امر الكوفة لعشر سن و امر الشام لثلاثين والقصاب في هذا
 الزمان ان يستكثر سماعي الحديث يسماع القسفير من اقر زمان يصح فيه سماعه
 لان المحفوظ الآن ايقاد سلسلة الامتداد حسبي وان يشتغل كتيبي الحديث وتقليد

نظره صبيبا

من هاهنا

من حين تأتد لذلك ولا يخصص التأمل في سن خصوصي لاختلاف ذلك باختلاف الاشياء
فرد يجوز رواية الاكابر عن الاصل غير خلا يتوهم كون المروي عنه اكبر افضل
 لانه الاغلب ونوعاى اقسام الاصل ان يكون الراوي اكبرهتا واقدم
 طبقه كالن اروي عن مالك وكان اروي عن الخطيب والثاني ان يكون اكبر قدرا من المروي
 عنه بان يكون حافظا عالما والمروي عنه نجارا او يما كما ذكر عن عبد الله بن دينار والثالث
 ان يروي لهالم الشيخ عن صاحبه او يما كذا كعيد الفخر عن الصوري وكذا كبر في اعيان الخطيب
 ومد رواية الصحابة عن التابعين كما كعبا كذا وغيرهم عن كعبا لاخبار **الفصل الثاني**
 في طرق تحمل الحديث وهي سبعة الطرقة الاصل السماع من لفظ الشيخ سواء كان
 اخلاذ ام يربنا وسواء كان من صفته او من كتابه وهذا ارفع الطرق عند المجاهدين
 قال الخطيب ارفع العبادات في ذلك سمعت عم كتيبي وهذا حديث لا يكاد احد يقوله
 سمعت في احاديث الاجازة والمكاتبه ولا في تدليس ما لم يسمعه وكان بعض المل
 العلم يقول فيما اجرت حديثنا وروى عن الحسن انه كان يقول حديثنا ابو يبره ويأدبر
 اية حدث امر الحديث المينة وكان الحسن اذ ذاك يراها انه لم يسمع منه شيئا ثم
 بناؤ ذلك اخبرنا و او كثر في سماع الحفظ حتى جاعت من امر العلم كما نوالا يكدق
 يستعملون فيكلموه من لفظ من حدثهم الا اخبرنا وذكر الخطيب كان عبد الرحمن
 يقول اخبرنا فيكلموه حتى قدم احمد بن حنبل وكحق بن نل نويه فقال له قل حديثنا

١
الضوابط
حديثا

وقال ابن الصلاح منذ الاطلاق كذا قيل ان يسبح تخصيصا خبرنا بما قرئ على الشيخ
فحيث يكون فوق حد لنا قال الخطيب ثم يتلو آخيرا انبأنا وانبأنا وبقولنا في الاستماع
قال القاضى ابن الجوزى لا سيما بعد غلبته في الاجازة قال ابن الصلاح
حدثنا واخبرنا ورفع من سمعت من جهة اخرى وهى ان لم يسمع ذلك عن الشيخ
روى له الحديث وخطبه به وفي حديثنا واخبرنا ذلك عن ابي خاتمه به ورواه له قال القاضى
ابن جماعة وقد ثبت في ابوابه سمعت صريح في سماعه بخلاف اخبرنا للاستعمال في الاجازة عند
بعضهم اخبرنا بذلك ان مقصود الشيخ من قوله من جهة اخرى غير ما عليه اصطلاح
انما الحديث بل بحسب التفتة والعرفه اللارى الى قوله كان ابو القاسم مع ثقته وصلابه حسيبا
في الرواية وكان البرقيانى يجلس كجبت لبراءة ابو القاسم ولا يعلم بحضوره فسمع منه ما يروى
به غيره فلذلك يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا لان تخصيصه بالرواية غيره ولما قالنا
او ذكر لنا فلان فمن قيل حدثنا كذا سمع في المذكرة في الجاس والمناظرة بين الخصمين
اسبقا والآن من حدثنا واوضح العبارات فلا فلان ولم يقل الى اولنا ومع ذلك فهو محمول
على السماع اذا تحققت لقاءه لاسيما من عرفه انه لا يقول ذلك الا فيما سمعه وخصص الخطيب
عمل ذلك على السماع من عرفه من عادته انه لا يقول ذلك الا فيما سمعه والمحمول المذكور انه
ليس يشطو منه اعني الطريق الثاني القراءه على الشيخ وبسمها اكثر قدما الحديثين من خلاصة
القارى بعضهم على الشيخ سواء قرأ هو ام غيره ولو يسمع وسواء قرأ من كتابه ام حفظ وكذا

كان الشيخ يحفظه ام لا اذا كان يحسب اصله هو او ثلثه غيره وهى رواية صحيحه بانفاق
خلافا لبعض من لا يثبت به واختلفوا في اية القراءه على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة
او قوته او دونه فنقل عن ابي حنيفة وما كذا وغيرهما في صحيح القراءه على الشيخ وهى عن مالك
واصحابه واشافه من علماء المدينة انما سواوه لئلا يورد عليهم علماء الحجاز والكون والبخارى
والصحيح يرجح السماع من لفظ الشيخ وهو مذاهبنا بغيره من اهل المشقة اقول لعل
الوجه فيه ان الشيخ هو خليفة رسول الله وسفيره الى ائمة والاذن منه كالاذن من صلوات
الله وسلامه عليه **فروع** الاثر العبارة في الرواية بهذا الطريق غير ما كتب
احوطها ان يقول قرأت على فلان او قرئ عليه وانا اسمع فاقتر الشيخ به وبتلوه قول
حدثنا واخبرنا مقيدا بفيد قراءه عليه وتو ذلك واختلفوا في جواز استعمال حدثنا واخبرنا
مطلقين فمنع ابن المانعة واحمد بن حنبل والنسائ وغيرهم وجوزهما الزهري ومالك وكثير
ابن عيينة وغيرهم وهو مذاهبنا بخارى والمذاهب لثالث انه يجوز اطلاق اخبرنا ولا يجوز اطلاق
حدثنا وهو مذاهبنا لثالث في واصلها ومسلم وجهه من اهل المشقة وهو الشافعي الغالب لان
لان حد ثنا فيه اشعار باللفظ والمشاغبة بخلاف اخبرنا ومن اقص ما يحكى فيها ان ابان
قرأ على بعض الشيوخ من سمع من الغير يروى قراءة عليه صحيح بخارى وكان يقول له
في كل حديث حدكتم الغيرى فاما فرج من الكتاب سمع الشيخ يذكر انه انما سمع الكتاب من
الغير يروى قراءه عليه لاسما منه فاذا ابوحاتم قراءة الكتاب كله وقار له في جميعه اخبركم



الغري الثاني يستحب ان يقول في كسبه ووجه من لفظ الشيخ حدثني وفيما
 سمعه مع غيره حدثنا وفيما قرأ عليه بنفسه اخبرنا وفيما قرأ عليه و هو يسمع اخبرنا وروى
 نحوه عن ابن وهب واخبارنا الحاكم وحكاة عن الكشي مشاخره وانه عصره فان شكرك
 فالحج ثارته يقول حدثني او اخبرنا ولفظنا عن كسبه لفظه ما يقنع جواز حدثنا او اخبرنا
 مطلقا فان قالوا سمع ووجه حدثنا و اخبرنا و لما سمع في جماعة حدثني و اخبرنا جاز الثالث
 اذا قرأت على الشيخ وقلت اخبرنا فلان او قلت اخبرنا فلان و لو مضى فابتم غير ممكن
 ولا يمكن صحح السماع و جازت الرواية به و ان لم ينطق الشيخ على الصحيح و شرط بعض
 الشافعية كسلبهم و ابي اسحق الشيرازي و ابن الصبان و بعض الطائفة و شرط
 بعض الظاهرية اقرانه به عند تمام السماع قال ابن الصبان و له ان يعمل به و انه
 يرويه قالوا قرأ عليه و هو يسمع و ليس له ان يقول حدثني و اذا كان اصل الشيخ حيا
 السماع في به موثوقا به مائة اتمه لذلك كان كاسان الشيخ سواء كان الشيخ
 يحفظ ما يقرأ أم لا و هذا هو الصحيح و قيل ان لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع و هو موجود
 له في الحديثين على خلافه فان كان الاصل به القارئ و هو موثوقا به و معرفته فاقوى
 بالتحقق و ان لم يكن الاصل به موثوقا به و لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع الرابع
 لا يجوز في الكسب لو لفظه اذا رويت ابدرا حدثنا اخبرنا و لا شك و لا سمعنا باحد مما ولا
 علمه لاحتمال ان يكون من قاله ذلك ممن لا يرى النسبوية بينهما فان كان يرى ذلك فالابدال

عند النسبوية متى علم الخلافة المشهورة في رواية الحديث بل يجب اداء الفاظه او يحون نقل
 معناه فمن جواد آء المعنى من غير نقل اللفظ يجوز ابداله حدثنا اخبرنا و عكسه و من لم يروى
 لم يجوز الابدال و على هذا التفصيل و كسبه من لفظ الشيخ الخاص يستحب للشيخ ان
 يجزى للسامعي رواية جميع الكتاب الذي سمعه و ان كتب لاحد من خطه كتب سمعه متى واجهنا
 له رواية عن كماله بعين السماع بعينه و قالوا لا يتعين الا بالندسة لا يتعارف السماع عن الابدان
 لانه قد يخط القارئ و يقبل الشيخ او يخط الشيخ ان كان القارئ و يقبل السامع في غير
 ما فانه بالاجازة و اذا عظم مجلس الحديث فبلغ عنه المستغنى فيل يكون من سمع المبلغ دون
 المحلى به يروى ذلك عن المحلى ذنب جماعة من المتقدمين الى جواز ذلك و يمنع ذلك المحققون
 و هذا هو القواب السنن التي يصح ممن هو وراءه حجاب اذا عاها صوته ان حدثت
 بلفظه او غيرها حضوره ان قرأ عليه و بلغ في غيره ذلك خير ثقة الله او القواب و قد كانوا
 يسمعون من عائشة رضي الله عنها و غيرهم من ارفاح النبي من وراء حجاب و هو و غيره
 اعتمادا على القوت و احتجوا بقوله عمة اة بلالا ينادى بلبل فكلوا او اشرا حجة ينادى ابن
 ام مكتوم السابح اذا قاله الشيخ بعد السماع لا يروى عنى او رجعت عن اخباره به او
 نحو ذلك و لم يستدلوا خطأ او شذوذا و هو بل منعه من روايته عنه و لو فحق بالسامع قوتها
 فسمع غيرهم بغير علمه جازله ان يرويه عنه و عن النساء ما يؤخذ به بالتحريم عنه و لو قاله
 الشيخ اخبركم و لا اخبر فلان بغيره و جازله روايته الطريقة الثالثة الاجازة قالوا لا يجوز

عند



الاجازة ما خود من جواز الماء الذي يستقاه الماله من الماشية والحيث بقائه منه **البحر فلو انما**
 فاجازها اذا استقال ما لما شيد او از ضله وكذا اطال لعم يستجيز العالم علمه فيجوز له
 فعلى هذا يجوز ان يعق الفحل بغير حرف البحر ولا ذكوره بانه يقول اجزيت فلا تسمى على
 فاذا قال اجزيت له سموعاني وقيل الاجازة اذ نتهى اذ يقول اجزيت له رواية سموعاني
 فاذا قال اجزيت له سموعاني فهو على حذف المضاف **والاجازة** انواع الاولة اجازة سمعي
 لمعي كما جاز ذلك كتاب البخاري مثلا او اجزيت فلا تسمى ^{رواية سموعاني} على جميع ما يتعلق عليه فيجوز في خود ذكر
 فهذا على انواع الاجازة المحمودة عن ائمة كتاب والتصحيح عند الجمهور من العلماء والمحدثين
 والفقهاء جواز الرواية بالاجازة مطلقا وادعى ابو الوليد الباجي الاتفاق عليه وحكي الخلاف
 في العارضا وغلط فيما حكاه من الاتفاق لما تصح جماعة من العلماء من الفقه والاصول وهو
 اقدم الروايتين عن الشافعي وقطع به من اصحاب القاضيان حسبي والمالكي والهادي من الحديث
 ابيهم الحروي وابو الشيخ الاصمغاني واخضع الجمهور ما فيها اخبار مرويات في جملته فصحح كما
 لو اخرج به تفصيلا واخباره لا يقنع ان التنطق صريحاً كالقرارة عليه وقار بعض ائمة النظام
 بكونه مرسلاً يجوز الرواية بها ولا يجب العمل به وهو موجود عليهم الثاني اجازة سمعي في غير
 سمعي كقول الشيخ اجزيت له سموعاني او مرسلاً ^{ويجوز} على جواز الرواية بها وجوب
 العمل **الثالث اجازة العموم** كقولته اجزيت له سموعاني او لئن ادركت زمانا وما شيد به
 واختلفوا في ذلك فيجوز ما الخطيب مطلقا فان قيلت بوصف خاص فاذن بالاجازة جازما

القاضي

القاضي ابو الطيب لجميع المسامحة الموجودين عند الاجازة **الرابع اجازة العموم** كقول
 اجزيت لمن يولد لفلان وفيها خلاف فاجازها الخطيب وحكا بنان ابن الفراء الحنيلي وابن عمير
 المالكي لما اذنوا وابطلها القاضي ابو الطيب وابن الصياغ وبنو القصب لانها في حكم الافراد
 ولا يصح اخبار العموم وقولهم انها اذن ان ستمائة فلا يصح ايضا كما يصح الوكالة
 للمفدوم اما لو لو عطف على الموجود ففاه اجزيت لفلان وامن يولد له او اجزيت لكر
 ولعقبه ونسلكه ففد جوزه ابن ابي داود وبنو داود وبنو داود وبنو داود وبنو داود وبنو داود
 اجازة واجازة وحقيقة وماله في الوثائق القسمة واجازة الشافعي الثاني دون الاذنة
 والاجازة للفظ الذي لا يمتزج صحبة قطوبه القاضي ابو الطيب قاله الخطيب وعليه
 عندنا شيوخنا يجزون الاطفال القيت وليسا من عن اسنانهم وغيرهم ولا لها اية
 للرواية والاباحة تصح للعاقه ونفر العاقه الخاصس اجازة الجواز كقول الشيخ اجزيت
 للامحاذي او اجزيت له ما اجزيت له والتصحيح الذي عليه العمل جوازه وبه قطع الحفاظ الاعلام
 وكان ابو الفتح يروي بالاجازة عن الاجازة وربما والى بين اجازات ثلاث وبنين من يروي
 بها ان ينال كيفية اجازة الشيخ لئلا يروي ما يندرج تحتها فاذا كان صورة اجازة
 شيخ لئلا اجزيت له ما صح عنده من سماعي فها يثبت من سماعي شيخ لئلا فليس له ان
 يروي عن شيخه عن غيره يستبين ان يتما كان قد صح عند شيخه كونه من سموعاني
 الذي تلك اجازة ومثله دفهقة حسنة واسم **فرعان** الاول انما يستحسن



الاجازة اذا كان الجهد عالما بجيدها والجازله من أهل العلم لانها تخرج بخارج
 اليه اسهل العلم ونزله بعضهم وحكى ذلك عن مالك وقال لئن عبد ليما لمضج ليتها
 لا يجوز لآلهم في الصناعة وفي معبر لا يشكك لثناده الثاني يسمى للجهد بالكتاب
 انه يلقب بها فان اذمر على الكتاب مع قصدا لاجزة صحت كما ان سكوت عتد
 الغزاة عليه اخص وان لم يلقظ كتبها اذن الملقوظ بها الطريق المتناولة
 وهي نوعان احدها المقردة بالاجازة وهي اعلى انواع الاجازة كالتقدم ثم لينا
 صوت منها ان ينفع اليه اهل سماعه اذ عزعنا متا بلابه ويقول هذا سماعي اذ راد ان
 عن خله فانه عن اذ اجزت للاراد ان يقب في يديه تليكا او الى انه يستغنى
 ومنها ان ينال لها الى الخ سماعه فبنا مله وهو عارف من يقب ثم ينال
 الطالبة يقول هو حد يتي كسماي اذ راد ان يتي فاذ عنى وكسى عزه لحد من انه حديث
 هزل عضاذ قد تقدمت القراءه على الشيخ بنى عرضا ايضا فلبتم هذا عرض
 المناولة واذ ان عرض القراءه وبننا المناولة كالسماع في القوة عند التروي وطاعة
 وقال الثوري وجماعة انما تخطه عن السماع وهو الصحيح وقاه الحامه وعليه عندنا
 اعنتا واليه تذهب ومنها ان ينال الشيخ لسماعه ويجزه ثم يسكه الشيخ وهو دون
 ما سبق فاذا وجد ذلك الاصله او متا بلابه موثوقا بما ائفنه جازله روايته ولا يظن ان
 كثير من يتبع الاجازة المحرمة في معين وصرفه بل للجماعة من اهل الفقه والاصول والمخبرين

الحديث

الحديث قدما وصدتها فمرونها من غير تعقير ومنها ان يانها لطالبه بنسخه ويقول
 بننا روايتك فناولني واخذنا روايتي فيجب اليه من غير نظر وحققا لروايته فبنا باطه
 فان وثقا خبر الطالب ومقرضه الغمده وصحت الاجازة كما يعتمد قراذنه ولو قال له
 حدثني عن عا فيه ان كان روايتي مع برادق من الغلط كان جائزا حسنا الثاني المحرم
 عن الاجازة وهو ان ينال كتابا ويقول هذا سماعي مقتصر عليه والصحيح انه
 لا يجوز له الرواية بها وبه قال الفقهاء واهل الاصول وعلاوا من جوزه من المحرمين
فروع جوز الرواية وما لك اطلاقا حدثنا واخبرنا في المناولة وهو
 لا يعتمد لينا من يجعل من المناولة المترتبة بالاجازة سماعا وعن اي نعم الاصفهاني
 والمزني وغيرهما جوزه في الاجازة المحرمة عن المناولة والصحيح الذي عليه
 الجمهور انه الفرعي المنع من ذلك وكصيف ذلك العبارة لشعر بالاجازة كحدثنا
 اجازة او متاولة او اذنا او اجازتي او ناولتي وشبه ذلك واصطلح قوم من المتأخرين
 على اطلاق البنا في الاجازة واختره قوم وماه اليه البيهقي وقال ابن خلدن كل قول
 اتخارته قال في فروعهم ومناولة الطريقة الخامسة المكتبة وهي ان يكتب مستوعف
 لها ثوبا حاضر يحطه او ياذن بكسبه له وهي ايضا حرم بان مقرضه بالاجازة بان يكتب
 اليه اجزئ ذلك ما كتبه اليه اوله او كتبه به اليه ونحوه من العبارات وهذا في القوة
 والقوة كالمناولة المحرمة ومحرمة عنها بان يكتبها له الشيخ قال حدثنا فلان وقد



منع الرواية بها قوم و اجاز بها كثير من المتقدمين و المتأخرين و هو الصحيح المشهور و ذلك
عند ٣٢٢ مقدر في المسند الموضوع فيها الشعر قوي بمعنى الاجازة قوي و انه لم ينظره بالاجازة
لفظا فمدن نطقنا مع و لكن في معناه خط للكاتب و شرط بعضهم البيتة و هو ضعيف
الطريق السادس في الاعلام و هو انه بعلم الشيخ القلاب انه هذا الكتاب رواية او سمعها
منفسر عليه ثم قال ارواه او يسه في الرواية به كثير من اهل الفقه و الحديث و الاصول
و اهل الظاهر منهم ابن جرير و ابن الصياغ حتى زاد بعض الظاهريين فقالوا له
الشيخ هذا رواية و لا يروى بها عن جازله و ابنه عندكم تقدم في السماع و الصحيح انه
انه لا يجوز الرواية بمجرد الاعلام و به قطع بعض الساجدة و اختاره المحققون لانه قد
يكون الكتاب سماعا و لا ياذن في روايته تحلي يعرفه لكن يصح العمل به اذا صح سند
الطريق السابع في الوجود و هو مصدر و وجد يجد و لا غير مسمى من العلم و مثاليها
ان يقع كتاب بخط شخص فيه احاديث يروى بها و لم يسمعها منه هذا الواجد و لانه منه اجازة
ولا نحو ما قلنا ان يقول وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب فلان بخطه حديثا فلان
و يسهو باقي الاسناد و المطبق و يقول وجدت او قرأت بخط فلان عن فلان و يدرك الباقيين
لهذا الذي استعمله العلم قدما و حديثا و هو من باب المرسل غير انه قد سوياس الاصل
بقوله و وجد بخط فلان و ربما كان بعضهم قد ذكر الذي وجد بخطه و قال فيه عن فلان و قال
فلان و ذلك لا يسهن فيصح ان اولهم سماعا و اجازة بعضهم فاطلق في سماعها و اخبرنا

فرعان

و انكر سماع فاعله **الاول** اذا وجد حديثا في نالها شخص وليس
بخطه فله ان يقول ذلك فلان او قاله فلان اخبرنا فلان و هذا منقطع لم يخذ سوياس
الانصاف بذلكه اذا وثقا بانه خط المذكور او كتابه فان لم يكن كذلك فليقل يلفي عن فلان
او حدث عن فلان و نحوه و قرأت في كتاب غير فلان ان بخط فلان او في كتابه
ان بخط فلان او في كتاب ذكر كاشي ان فلان او في كتاب قبل ان بخط فلان و اذا اراد
ان ينقل من كتاب نسوب الى مصنف فلا يقبل فانه فلان كذلك اذا وثقا بصحة النسخة
بان قابلهما هو او ثقتا يا صورا متعددة كما تقدم في النوع الاول فان لم يجد ذلك
ولا نحوه فليقل يلفي عن فلان كذلك او وجدت في نسخة من الكتاب القلابي
و نحوها و قد سماع كثير الناس في هذه الاعصار باطلاق اللفظ الجازم في
ذلك من غير تحري و شئ في مطالع احدهم كتابا مشويا الى مصنف و ينقل عنه من غير
ان يثق بصحة النسخة قائلا قال فلان كذلك فان كان المطالع عالما فخطا لا يفتي عليه
في الغالب لتساقط و الحول عن جهته رجونا ان يجوز له اطلاق اللفظ الجازم في هذا
و الى هذا استرو و كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب لتلك الثاني العلم اعطاء كمال
الوجاهة نقل عن معظم الحديثي و الفقهاء المالكيين و غيرهم انه لا يجوز و عن الشافعي
و طائفة من نظار اصحابه جوازه و قطع بعض المحققين من الشافعيين بوجوب
العمل بها عند حصول الثقة و هذا هو الصحيح الذي لا يخفى في هذه الزمان غير ان

٣٢٣
تطلب ان يفتي عليه
و ان يفتي عليه
ان يفتي عليه
ان يفتي عليه



بوقت العمل على الرواية لاستدبابه للتعذر بشرط الرواية **الفصل الثالث**

في كيفية رواية الحديث وقبيل انواع الاثر شدت وقوم في الرواية قافر طوا وشايل
آخرون فخر طوافا لبعض المستدبين لا يحى الالفهارهه من حفظه روى ذلك عن ابى جعفر
وماكرو القييد لان وقال بعضهم يجوز من كتابه الا اذا اخرج من يداه وقال بعض المستدبين
يجوز الرواية من نسخ غير نقابته باصولهم الحاكم بحديثه وبنوا كنهه ونعاطاة
تقوم من الكبر العلماء والصلحاء والصباب ما عليه الجهور والواو النوسط بى الافراط
والنقربط فاذا قام في العلم والضبط والمقابله بما تقدم جازت الرواية منه وان غاب
عنه الكتاب اذا كان الغالب سلامه من النقص ولا سيما ان كان ممن لا يخفى عليه تقيده
غالب الشان الضمير اذ لم يحفظ ما سمعه فاستعان في ضبطه بنفسه وحفظ كتابه
واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامه من النقص صححت روايته
والبصير الامى كالضمير الثالث لو وجد في كتابه خلافا لحفظه فان حفظه منه رجوع
اليه وان حفظ من ثم الشيخ اعتمد على حفظه ان لم يشكك وحسن ان يذكره بها معا
فيقول حفظه كذا او في كتابه كذا وان قاله فيه غيره قال حفظه كذا وقال فلان كذا
ولو وجد سماعه في كتابه ولم يذكره ضمن ابى حنيفة وبعض الساتصية لا يجوز له
روايته ومنهيب الشافعي واكثر اصحابه واي يوحنا ومحمد جواز سماعه والواو الصحيح
بشرط ان يكون السماع بخطه او بخط من يوثق به والكتاب مصون يغلب على الفقه

سلامه من النقص بحيث يسكن اليه نفسه والله اعلم **الرابع** قاله في شرح السنة ذهب
قوم الى اتباع لفظ الحديث منهم ابا عمر وهو قول القاسم بن محمد بن سيرين وجابر بن جبير
وماكرو بن انس وابى عبيدة وعبد الوارث ويزيد بن زريع وو وهيب وبه قاله احد وجهي وذهب
جماعة الى الرخصة في نقل بالمعنى منهم الحسن والسعيد النخعي قال ابن سيرين كنت اسمع
الحديث من عشرة اللفظ فقلنا والمعنى واحد وقاله سفيان الثوري ان قلت انا حدثتكم كما
سمعت فلا تصدقون فانما هو المعنى وقاله وكبره ان لم يكن المعنى واسهافقد يملك الناس
وقال ابن الصلاح من ليس علما بالانفاذ ومقاديرها ولا خبر الغائبين معها بل يجوز
له الرواية بالمعنى بالاجماع بل يفتي اللفظ الذي سمعه وان كان عالما بذلك فقدمه قوم
من اصحاب الحديث والفقه والاصول وقالوا لا يجوز الا بلفظه وقال قوم لا يجوز في حديث
النبي ويجوز في غيره وقاله جمهور السلف والخلف من الطوائف يجوز في الجميع اذا قطع
باداء المعنى وهذا في غير المتصنفات اما المتصنفات فلا يجوز تغير لفظه اصلا وان كان بمعنى
اقول قول من ذهب الى التفصيل هو الصحيح لانه مما اتمح من نطقه بالصادق في تركيبه
اسرار ودقائق لا يوفقها عليها الا بتمامها كما هي فان لكل تركيب من التركيب معنى حسب القصد والاول
والثاني والثالث لولا يراعى ذلك لذهب مقاصدها بل لكل كلمة مع صاحبها خاصية
مستقلة كالتخصيص والاسماء وغيرها وكذا الالفاظ التي تكرر مشكرا او مترادفة اذ
لو وضع كل موضع الالفاظ المعنى التي قصدت ومن ثم قال صلوات الله عليه وكلامه

نظر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها واداهها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل
فقه لمن يوافق منه رواه ابو داود والنهدي عن ابن مسعود كني بهذا الحديث لفظاً ومعنى
شاهد صدق علي ما نحن بصدده فالتكليف مقام كل لفظ ما تشاكلها او يراه فيها
اختلاف المعنى وفسد فالتكليف لو وضعت موضع نظيره رحم الله او غفر له وما تشاكلها مما بعدت
المعنى فان من يحفظ كلامه واداه من غير تغير فان جعل المعنى غرضاً طرئاً ومن غير تبدل فقد
جعله مبنياً لا ذواً وياً وكذا الواكيت اخر اثناب العبد فان المعنى لانه العبودية هي المشكاة
والمعنى لاخراته ورسوله بلا اقتناع واستنكاك من اداه ما الى من هو اعلم منه وخصت
المقالة بالذكري بين الكلام والخير لان حقيقة القول هو المريد من الخوف البرية لهدى على وجود
اداء اللفظ المصحوح واداءه وانما حفظها مشعر بمن يتقرر لانه الوصي اذ اذمة الحفظ
وعلم النسيان وفي رواية اخرى فاذا اياكم سمعها او نزل اذ اياكم عاروا بها وبلغها وخوفا
دلالة على ان تلك المقالة مستودعة عنده واجبا داوما الى من يوافقها بها والسبب غير متغير
ولا مضرب فيها وكذا تخصص ذكر الفقه وانه العلم للايدان بالجملة غير عار عن العلم اذ الفقه
علم يدق قائم مستبطن من الاقبسة والنصوص ولو قبل غير علم لزم جهله وكذا كل من
واناطة كل معني تخصصها فانه السامع احد جهلي ايمان لا يكون فقهياً فيجب عليه ان لا يفتوه
لانه غير عار بالالفاظ المشاككة فيحفظ فيه او يكون عارفاً بما لكنته غير يلفظ في تمايز
احد المشركين موضع الامر ولا يتبع على رعاية المناسبات بين لفظ ولفظ فانه المناسبة

س

لها خواص ومعان لا يفقه عليهم الا ذود ين بسا ليل النظم كقوله في شرح النبي
في قسم الفصاحة واسم اعلم قال ابن الصلاح وقد روي ان بعض اصحاب الحديث روي في المثل
كانت قد من شقته او لسانية لشيء فقبل له في ذلك قال لفظ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
برأبي ففعل لي هذا **ف** اذ اجوزنا الرواية بالعلم فينبغي الحديث ان يقر به
مثله وخوفا فلا يحل له ان يقول مثله الا بعد علمه بان الحديثين اتفقا لفظاً وبحال له ان
يقول مثله خوفاً اذا كان بمعناه قاله ابو حاتم الخاسمي ينفى عن روى حديثاً بالعلم اذا
اشبه عليه اللفظ ان يشبهه بلفظه او كما قاله ابو محمد او كما شبه ذلك من الالفاظ روى
ذلك عن ابن مسعود وابي الدرداء واسم رضى الله عنهم قال الخطيب والقاضي اذ ياب
اللسان والعلم الخلق على الكلام ولم يكن يقولون ذلك الا خوفاً من الدال لمعرفتهم
بما في الرواية على المعنى من الخطر قال ابن الصلاح واذا اشبه على القارئ فيما يقرأه لفظاً
فقرأ بما عاى وجم يشبه فيه عم قاله او كما قال ابن ابي عمير وهو القواب في مثله لانه قوله
او كما قال ينضم اجازة من الرواية واذا كان للطلاب في رواية صوابها عنه اذ ايان الساكن
أخضع في جوار ضيق الحديث الواحد رواية بعضه فهم من منعه مطلقاً بناء على
منع الرواية بالعلم ومنهم من منعه مع نحو من الرواية بالعلم اذ لم يكن قد روى له رواه غيره
على التمام ومنهم من جوزه مطلقاً قال ابن ابي عمير انفس من الحديث كاشته ولا يترد فيه
والقبح الفصل وان يجوز ذلك من العلم العارفين اذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه



بحسب لا يخلو البيان ولا يخلو التلاوة فيما نقله بشره ما ذكره فيجوز هذا وان لم يجز الرواية
 بالمعنى لانه المراد من كونه منفصلين ولا فرق بينهما ان يكون قد رواه قبل على العامة
 او لم يروها هذا اذا كان رجع المنتزعة بحيث لا يترجم فاما من روى حديثا على العامة فحاق ان رواه
 ثانيا ناقصا ان ترجم بزيادة اوله ونسبها ان ثانيا نقله ضبطه وغفلته فلا يجوز له التضمن
 واما تطبيع المصنف الحديث في الابواب للاختصاص فهو اولى الجواز اذ في نفسه مالك
 والبخاري ومن لا يجيء من الائمة قال ابن الصلاح ولا يجوز من كرامة فاه الشيخ محي الدين
 وما اظنه يوافق عليه اقواله لا يوافق فيه احد في هذه الكرامة لانه قد استمر في جميع
 الاحتجاجات في العلوم اهل الحديث احتجاجا وانشيادا اسوا وكان مستغلا
 اوله كما سنشبهه الخوئين وغيرهم السابغ للبروي بقرائة الخوان او مصحفا وطريقا
 السلامة الاخذ من افواه اهل المعرفة والتحقيق فان وقع في الرواية تحريف او تحريف
 قال ابن سيرين وغيره من اهل الحديث القواب تقرير في الاصل على صاحب النسيب
 عليه وبيانه صوابه في الحاشية اذا كان التعريف في الكتاب واتفق التمام فالاولان
 يقرأ على القواب ثم يقول في روايتنا وعندنا او في طريقنا فلان كذوله ان يقرأ ما
 في الاصل ثم يذكر القواب فاحسن الاصلاح اضلاجه عاجاء في رواية اخرى او حديث
 آخر واذا كان الاصلاح بزيادة ثمن قد سقط فان لم يغيره مع الاصل فعلى ما سبقا
 وان كان الاصلاح بزيادة شتمه على من معاه لهما واقع في الاصل نكاد الحكم بان يذكر

ما في الاصل مقررون بالتبني على منقط ليشتم من معرفة الخطا ومن ان يقول
 على نسخة ماله يقول ان علم انه يقبل لرواة تسقطه وان من فوفه في الحق التاخذ
 في نفس الكتاب مع كلمة يعنى مثاله عن عروة عن عمرة انها قالت كان رسول الله
 يدني الي راسه فارجله اسقطه الراوي عن عائشة ولا بد من ذكرها لما قلنا
 ان العامة كذلك رواه فاذا الحققت الشا فقلنا عن عمرة يعنى عن عائشة رواه على الخطا فان
 انها قالت هذا علم ان نسخة ابيها ضلها في كتابه وروايتها ايضا كما لو انك
 من كتابه بعض الشاهد او المتن فانه يجوز اضلاجه من كتاب غيره اذا عرف صحته
 ودونها وهكنا الحكم في استنباط الخا فضا ما شكفته من كتابه غيره او حققه واذا
 وجد كلمة من غريب العربية اذ غيرها وهي غيره مضبوطة واسكت هليته جائز
 ان يقرأها اهل العلم بها ويرويها على ما يجزى لروى ذلك عن احمد
 واستخف **فانكسرة** عن الاصمعي يقول ما افاق
 على طالب العلم اذا لم يعرف الخوان يدخله جملة قول النبي صلى
 من كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار لانه صلى الله عليه وسلم لم يلد بلجود
 ههما رويت عنه ولجت فيه كذبته عليه الناس اذا كان الحديث عند النبي
 او الرويين روايتا تفاوتت في اللفظ والمعنى واحدها جمعها الاستسنا
 ثم يسوق الحديث على لفظ احدها ويقول اخبرنا فلان وفلان واللفظة

رواه

*رواه على الخطا فان
 رواه في كتابه وغلب
 على خطبه من كتابه
 لانه نسخة ابيه كناية
 لانه نسخة ابيه كناية
 لانه نسخة ابيه كناية*

*الاصح اذا كان الحديث
 عن جماعة من الذين اوتوا
 اللفظ فليس بصحة في
 الاصل وانه يسوق فيقول
 على لفظ فلان وفلان
 اصحنا فلان وفلان
 واللفظ فلان وفلان
 لفظ فلان وفلان
 اصحنا فلان وفلان
 من اخبار ابيهم
 من اخبار ابيهم*



ولم يره وعدت مسام عشرها طيفه و لم اكثر مما لم يذكره ابو مسام حولاني
والاخفا ومن الكابر التابعي الفقهاء التسعة ابن المسيب والقاسم ابن محمدر
وعروة وخارجة ابن زيد وابو حنيفة بن عبد الرحمن وعبيد الله ابن عبيد الله بن عتبة
وسلمة بن يسار وانشدنا الشيخ في الذين املكوا التيمماني الاكلان لابن قتيبة
فقسمته ضربى عن النبي خارجة فخذهم عبيد الله عروة قاسم سعيد ابو بكر سلمان خارجة
وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بدل ابي سامة وجعل ابو الزناد يد لهما اياكم
ابن عبد الرحمن وعن احمد بن حنبل قال افضل التابعين ابن المسيب قيل فقله
وابن الاسود فقال هو وجماعا وعنه لا اعلم بهم مثل ابي عثمان التيمي وقبيس
وعنه افضلهم قيس وابو عثمان وعليه وسرقا وقال ابو عبيد الله بن خفيف
اهل المدينة يقولون افضل التابعين ابن المسيب واسد الكوفة او بنى والبصرة
الحسن وقال ابن ابي داود وثقة التابعين حفص بن غياث وعروة بن عبد الرحمن
ويظهرهما ثم الترداء وقد عثت قوم طيبة في التابعين ولم يلقوا الصحابة وطيفة
لم الصحابة فليفتن لذلك **الفصل الثالث** في الاسماء واللقب
والالقاب وفيه انواع **الاول** في الاسماء وهو اقسام الالفة معرفة من ذكر
يكماة مختلفة او تصون متعددة وموفى عوبى عثى لاجة التي لمعرفة التديس
سالك محمد بن السائب الكلبي هو ابو النصر المردى عنه حديث عيم الدادى وعدي بن

ولو حكا

العود من الشعر
ما يصعب الاخرجه
محمد



كسلا م كله مشدد ^ب ولاحمد والذ عبد الله ومحمد بن ^ب صلاح بن الحارثي وصلاح بن
 محمد بن ^ب ناعضي المقدسي وصلاح بن محمد بن عبد الوهابيين سلام المنكح الجبالي الى على
 المعز بن سلام بن ابي الحقيق وعمارة ليس فيهم يكسر العين الا ابي بن عمارة الصقايي
 ومنهم من ضمي وما عدا اءهم بالضم وفيهم جماعة بالفتح وشد الهمم والقسم
 ما في الصحيحين او الموطن على الخصوص يساركهم بالثناة ثم المهلة الا محمد بن بشار في الجم
 فيا لوجه والطعن وفيها يساري سلامة وابن ابي ستار ينقسم السهم وغير ذلك
 السريعة المنفقا المفقرة ليوستقا خطأ ولفظا وللخطيب فيه كناية لنفسه وهو قسم
 الاصل انفتت اسماءهم واحمد ابانهم كالمخيل بن احمد سنة الثلثة انفتت اسماءهم
 واما ابانهم واجدادهم كاحمد بن جعفر بن حمدان الثالثة انفتت الكنية والسنية معا
 كابي عمران الجوني الخاصس المششاهون في الاسم والنسب لعماهم ومن بالثتيم والثاني
 كيهن بن الايبود الصقايي الخثلي الخثلي الخثلي المشهور بالصلاح وهو الذي
 لثبتي به مقوية والاسود بن يزيد الخثلي التابع الفاضل المشاكس معرفة المشايخ
 الى غير ابانهم اقسام الاصل الى امة كعاز وعوذ وعوذ بنو عرفة اى اتم واويلهم
 الحارث بن قزاعة الانصاري وبلاد بن جماعة وابوه باع الثاني الى جدته كي علي بن
 منية وابوه امة الثالثة الى جدته كي عبيدة بن الجراح رضوانه عنه وهو عامر بن عبد الله
 ابن الجراح والرابع الى اجنتي بسبب كلفهم بن عمر الكنتسي بقوله له ابن الاسود لانية

كاه

كيات في الاسود بن يعقوب فستاة السابع النسب التي على خلافها ابو مسعود
 له يسهل بل في قول الكندي بل تزلها وسلمان النبي تزل فيهم وليس منهم القاسم
 المتيمات صفتا فيها عبد الفقيم الخطيب ثم فهد وما هو اقسام الاصل ^ب ابن هارون
 او امرأة كحر بن ابي عيسى ان رجلا قال يا رسول الله صلح كل عام وهو الاثر بن حابس
 وحدث السائلة عن غسل المحرق ففاه صلى الله عليه وسلم فخر في قصة له كما حدثت من يدعي
 السكنى الثاني الابن والبنث كهدث ام غطبة في غسل بنت التي بدماء ^ب ويسمي اولادها
 الثالث العم والعمة كراخ بن خديج عن عمه وهو يظهر بن ارفج وزباد بن
 علاقة عن عمه وهو خطبة بن مالك وعمه جابر التي يكث اياه يوم احد في اظنة
 بنت عمه وقيل بنت الرابع الزوج والزوجة زوج شبيعة سعد بن خولة
 وزوج يروح بنفيح البلاد وعند الحديث بكسر هاء ^ب بن مرة ^ب **النوع الثاني**
 في الكنى وهو اقسام الاول من كنى بالكنية وكلامه له غير ما هو خضر بن الاوكر
 من له كنية كابي بكر بن عبد الرحمن احد الفقهاء السبعة باسم ابو بكر وكنية ابو عبد
 والثاني من لا كنية له غير الكنية التي روى له كابي بلال عن شريكه وابي حصبة بنفيح
 الى اعني اي حاتم الرازي الثاني من كنى بكنية ولم يعرف له اسم ام لا كابي اناكس
 بالنون صقايي وابي مؤهبة مؤهبة مؤهبة الثالث من لقب بكنية وله كنية
 او كثر كابن جريح ابي لؤي ابي خالد ومنصور الفراءى ابي بكر وابي الفتح وابي القاسم

اليدى
 اليدى
 اليدى
 اليدى
 اليدى
 اليدى
 اليدى
 اليدى
 اليدى
 اليدى



النوع الثالث في القاب
والنوع الرابع في القاب

النوع الثالث في القاب هو كثيرة من لا يعرفها قد يظن انها السامية فيجعل من ذكر بلهم في موضع ولقب في موضع آخر تخصيباً والجماعة ويكرهه الملقب فلا يجوز وما لا فيجوز سمعوه الضالة ضاله في طريقها فلقب ضالاً وعبداه ابن محمد بن ضمهف كان ضمهف في جده عند لقب جماعة كل منهم محمد بن جعفر اولهم محمد بن جعفر صاحب شعبة **الفصل الرابع** في انواع شتى النوع الاول في معرفة المولى اهم ذلك معرفة المولى المنسوب اليه القبايل تطلقا كفلان القرشي ويكون مولى لرم ثم منهم من يقول مولى فلان ويراد به مولى عمه وهو القابيل ومنهم مولى الخليل كما يخارى الامام مولى الجمعيتين لان جده كان محوسياً فاسلم على يد الهان المحقق ومنهم مولى الخليل كما ذكر ابن اسن الامام واقوى هم اصبحون حميريون ضلبيته مولى لثيم قرشي بالحق النوع الثاني في معرفة اوطان الرواة قد كانت العرب انما تنسب الى قبائلها ما جاء في الحديث وغير عليهم كقري انسيوا الى القري كما لعجم ثم من كان نافعاً من بلد الى بلد واداءه الانساب لهما قليباً بالاول فيقول في الثالثة من حضرة الى دمشق المصطفى ثم الترمذي ومن كان من اهل قرية يلدوة فيجوز ان ينسب الى القرية والى البلدة والى الناحية والى الاقليم قاله عبد اسير المبارك وغيره من اقام في بلدة اربعين كينين نسبا لهما النوع الثالث في التواريخ والوقايع بوقفة مائة يعرف به انصاف الخو اليه من انقطاعه وقد ادى قوم الرواية عن قوم فنظر

وعند اسم رجل
محمد
ومولى الخليل
وجعفر ابو قبيلة
محمد

الامام وقد اصبحوا
وجمها وزن درهم
ابو قبيلتين الهمة
كاتبه كاش
واضح ملكه من موكور
الهمم
محمد

في التاريخ



ففي
الشيء

ابو صفية النعمان بن ثابت مات ببغداد سنة خمس ومائة وكان ابنه يعقوب ابو عبد الله محمد بن ابي
مات ببغداد سنة اربع ومائتين ولد سنة خمس ومائة ابو عبد الله احمد بن حنبله مات ببغداد
في شهر ربيع الآخر سنة احدى واربعين ومائتين وولد سنة اربع وسنتين ومائة الرابع اصفي الكلب
المختصة ابو عبد الله البخاري ولد يوم الجمعة لثلاث عشر قبلت من شوال سنة اربع وسنتين ومائة
ومات ليلة الفطر سنة ثمان وخمسين ومائتين ابنه حسين ومسلم مات ببغداد
ثمسين بقين من رجب سنة احدى وسنتين ومائتين ابنه فخر وخمسين وابو اود التاجستاني
مات بالبحر في شوال سنة اربع وسنتين ومائتين وابو عيسى التميمي مات بيزنيد لثلاث عشرة
مضت من رجب سنة سبع وسبعين ومائتين وابو عبد الرحمن النسيان مات سنة ثمان وعشرين
ولثمانه ثم سبعة في الحفاظ في مصنفاتهم احسنوا التصنيف وعظم النفع بها فيهم
ابو الحسن الدارقطني مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وعمانين وولدت له سنة
ولثمانه ثم اربعة ابو عبد الله النيسابوري مات ببغداد سنة خمس واربع مائة وولد له ببغداد
ربيع الاول سنة احدى وعشرين ولثمانه ثم اربعين محمد بن محمد بن حادق مفرق في ذي القعدة
سنة اثنين ولثمانه ومات ببغداد في صفر سنة سبع واربع مائة ابو نعيم احمد بن عبد الله
الاصفهاني ولد سنة اربع ولثمانه ومات في صفر سنة ثلثين واربع مائة يا صفيان وولدت
ابو محمد بن عبد البر حافظ الخزفي ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسنتين ولثمانه وتوفي ببغداد
في سنة ثمان وسنتين واربع مائة ثم ابو بكر البهتي ولد سنة اربع وعمانين ولثمانه ومات ببغداد

والدارقطني هو يرضى
ابو الحسن الدارقطني
محمد بن ابي اسحاق بن ماجة
بن ابي اسحاق بن ماجة
ابو اسحاق

في حماد

خاتمة

في حماد الاول سنة اثنين وسبعين ولثمانه ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثمان وسنتين واربع مائة
في اديلب الشيوخ والطالب والكاتب اعلم ان عام الحديث عام شريف يكسب كل من الاخلاق
ويحسب الشيم وينافق مساوي الاخلاق ومساكن الشيم ويؤمن علوم الاخرة لامن علوم الدنيا
فمن اراد التصديك للعلماء الحديث او الامانة او لافادة شئ من علومه او لتفادته فليقدم في
النية واخلاصها وله طهر قلبه من الاغراض الدنيوية وادناسها ويذكر بلبته حب الربية
ويعود بانها وطلبها وغير ذلك مما لا يلهي به وجه الله ثم وفيها فصول

الفصل الاول

في اديلب الشيوخ ينبغي للمختص بالعلم الحديث ان يكون عمره اربعين لانها التهاد اكم بولته
وفيها يجمع العقل وبعد رسول الله وهو ابن اربعين وانه الشيوخ بعد نحو اربعين تصديك
للحديث بنفسه غير يبرح في العلم والحق انه حتى اصبح الى اعز من الحديث له التصديك لشركه
في اي سن كان كما كذ فانه تصديك لولده نبها وعشرون سنة وقيل سبع عشرة والشاقي اذ عن
العلم والوف في سنة الحزائنه وعين عبد العزيز لم يبلغ الاربعين وغيره ممن نشره علوما
لا تضح ولم يلقوا ذلك ومتى خشى عليه الهرم والحزن والتخلط اسكنه الحديث وقيل
ذلك باقتلا يا اخلاق الناس فحدثت خلقا بعد جوارفة العمانين لما ساعدتهم التوفيق
وصحبهم السلامة كما نرى ما ذكره ابن سعد وعبد الله بن ابي اوف من القائلين وما رواه ابن
الليلث وابن الجعد وحدثت قوم بعدا طاعة كما حسن بن عرفة واي القاسم البغدادي وغيرهم اوشق
عنه اهل السنة او غيره ذكره بغير ذكره في سنة ثمان واذ طلبت من اهل السنة
من اهل السنة او غيره ذكره بغير ذكره في سنة ثمان واذ طلبت من اهل السنة
من اهل السنة او غيره ذكره بغير ذكره في سنة ثمان واذ طلبت من اهل السنة

في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول
في حماد الاول



فانه يرمى له شخصيها ويخرج من عليته وليتقى جنده اجده و اذا اراد حضور مجلس الحديث
 فليقتدي بالامام مالك رضي الله عنه فانه اذا اراد ان يجتهد نوضاً وجلس على صدر فرشته وسرح
 لحينه ونظيب في جلوسه بوقار وحدث وقاله اصب ان اعظم حديث
 رسول الله وكان يكمه ان يجتهد في الطريق او في الوقفة او يستعمل في ان رفع احد صوته في مجلسه
 زجره ويستحب له ان يقبل على اخيه من كلامه ولا يسرد الحديث سرّاً يمنع السامع من اذكار
 بفضله ويفتح مجلسه بقرائة قارئ حسن الصوت فاذا فرغ استقبيلاً مسمى الى المجلس
 ثم الشيخ ويدعو بقول الحمد لله رب العالمين الحمد لله على كل حاله والقدرة والسلم
 الاثان الالكلام على سيد المرسلين كما ذكره الذكرون وكما عقل عن ذكره القائلون اللهم
 صل عليه وعلى آله وسائر النبيين والصل وسائر الصالحين ونهية ما ينبغي ان يسام
 السنائون ويستحب له التناهي عن شجة في حالة الدراية عنه بما يولد فقد فعل ذلك غير واحد
 من السلف ولا يتركه بما يجرى به من لغيا ونسب ولو الى ام او صفة او صفة بدنه
 وحسن ان يجوع في اقله جمعا من شيوخه مقدما على ما على من كل شيخ حدثنا ومخارما
 على سنة وتصرفه وثبته على ما فيه من علوم وفائدة ولا يجتهد ما لا يحمله عقول الخاضعين
 او يحاق عليهم الوهم في فهمه ويستحب ان يتخذ مستجلباً محصلاً مشيخاً يتبع عنه اذا
 كثرا ليجوع ويستعمل في شرفها على ما كان كالمعروف ونحوه والافانما وعليه تليق لفظه عاويه
 ثم تختم املاءه بشي من الحكايات النوادر والاشادات في الزهد والادب ومكارم الاخلاق
 واداء الحديث في قوله او

وسردت القصة
 تابعه بحمدك

وباؤت تقسم بالاداب لسنتية والاخلاق المرصية وتقدم الكلام في السنة الذي يبتدأ فيه
 بسماعي ليدبوا ليفتحم مدة امكانه ويفتح جنده في تحصيله وليبدأ بسماعي ارجح شيوع
 اسناداً واعلموا وبنوا وتيرة فاذا فرغ من مهمات بلد رجع في الطلب فاقه الرحلة من عادة
 الحفاظ المبرزين ولا يجعله الشدة في الطلب على السماع والتحمل فيتحق بشي
 من شروطه وليعمل بما عليه العمل مما يسمع من الحديث في انواع العبادات والادان فذلك
 زكاة الحديث كما قاله بشر الخافى يا صاحب الحديث اذا زكاه الحديث اغلوا من كل ما في حديث
 بحسنة احاديثه وبوكيب حفظه وليعظم شجته وكل من يسمع منه فان ذلك من اجلال العلم
 ولتحريصه ولا يطلع بحديث يفتخر به في مكانه ذلك كسب حرامه وعن الترمذي قال اذا طان
 المجلس كان للشيطان فيه نصيب ولبيشتر شجته في امور وكيفية ما يعتمد من اشتغاله
 وما يشقه فيه فاذا فاز بفائدة ارشد غيره من الطلبة الكرام اليها فان كان ذلك لوم فحاشا
 عا قاعه عدم النفع فان بركة الحديث افادته وينشره يخوا ولا يمنع الجهاد والكبر من السعي
 في التحصيل واخذ العلم ممن دون في سنة او نسبا ومنزلة وليتقى على جفاء شيخه وليؤمن
 بالمتهم ولا يفتيق زمانه في الكنا من الشيوخ بمجرد الكثير والكثير وليسمع ما يفرغ من كتابه
 او جزء بحماله ولا يقطع منه لغير ضرورة فان احتاج اليه تولاه بنفسه فان حضره لستفا
 يحافظ ولا يتصرف على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وجزء بل يتعري هفتد وضعفه ومما
 والحمد لله وحده ولا شريك له في ذلك كله الصحيح في الحديث الشريف او في غيره مما
 وقدمه وانه ليقوله بذلك

الفصل الثاني

وباؤت



ثم كتابا لسنن الكبير البيهقي فاننا لانعلم مثله في باب عم السانيد مسند احمد بن حنبل وغيره
 ثم من كتب لعلة كتابيه وكتابا لدارقطني ومن التوازي بين البخاري وابن فضال ومن
 كتابا لجرير والنسابة كتابا لابن ابي حاتم ومن مشكل الاسماء كتابا لابن ابي عمير ويعقوب بن
 الحديث ونسبه كل ما مر به مشكلا بحث عنه وانقته ثم حفظه وكتبه وبخفظ الحديث قبله
 قليلا ويستعمل بالتحقيق والنسب اذ انا هم فنعيننا بشرح وبيان مشكله وانقته
 فقل ما ينشر في علم الحديث من لم يفعل ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقان اوجدوا
 على الباب كما فعله البخاري ومسلم فيذكر في كل باب ما عنده فيه الثانية على المسانيد فيجمع
 في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديث صحيح وضعيفه وعلى هذا الطريقة يربط على الحروف
 او على القبائل فيقدم بنو كنانة ثم القريب فالقريب وقد يربط بالسابقة فيقدم العشرة ثم
 اهل بدر ثم المدينة من هاهنا يربطها وبين الفصح ثم اصغر الصحابة ثم السناد بيد باقرها
الفصل الثالث في اداب الكتاب خلتا التملق في كتابة الحديث
 طائفة وابعاد اخرى ثم اجتمع اشياغ التابعين على جواز فقه اول من صنفه ابن
 وقيل ما كثر وقيل الربيع بن صبيح ثم انشروا دينه وجمعه وظهرت فوائد ذلك ونفعه
 وعلى كانه صرفا البرقة المضطه وحقبة شكلا ونقطا بحيث يؤمن اللبس فله ولا يشغل
 بتفصيلها فصح وقبل يشكل الجميع لاجل المشكك وغيره ويجوز اعتناؤه بضبط المنسب
 من كتابه الذي يفتقر ويستحق المشكك في بيانها في الخط والمخاطب
 من عماد الرجال

من عماد الرجال
 في نسخة بخط النجاشي ق

خاصة

فاحسن ابيته قال بعضهم كذب ما ينفعه وقت حاجتك اليه اي وقت الكبر وضعف
 ولا يصطلح مع نفسه بجز لا يفتره الناس الا ان يبتعد فراد في اول الكتاب ليخرج عن
 بقعا عليه ويعتني بضبط مختلف الروايات وتبنيها فيجعل كتابه على رواية ثم ما كان
 في غيرهما من زيادة البشارة في النسبة او نفي اعلم عليه او خلافة نية عليه وتحييها
فروع الاولى يجعل بين كل حديث كدائرة والخط المحظي ان
 يكون غفلا اي بلا علامة فاذا قابله نطق وخطها ولا يكتب لمضاد في آخر سطر
 والمضاد اليه في اول الاخر اذ كذا اسم الله انيقه بالتعظيم كعز وجله وخوه
 ونحافظ على كتابة الصلاة والسلام على ربه صلى الله عليه وسلم كما كثره ولا
 يثبت أم تذكره فان لم يكن في الاصل ومن اغفل ذلك فخرم خطا عظيما ويصل بك انه على النبي
 صلى الله عليه وسلم كما كثره ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصالحين والعلماء وبكره الاقتصار
 على الصلاة دون التسليم وايضا يكتب في اول الصلاة عن حمزة الكاتب كنت اكتب
 الحديث واكتب في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فربما يكتب في الصلاة
 له المالك لانتم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما كتبت بعد ذلك الصلاة الا مع
 التسليم وبكره الرتبة في الصلاة والترحم على الكاتب بل يكتب ذلك كما لم عليه مقابلته
 كتابه باصله في آخره وان كان اجازته ويكتب مقابلته نعتا ولو بغيره فويل يا صل الشيخ فان لم
 يقابل به وكان الناقل صحح النقل فليل التخط ونقل من الاصل فليجوز الروايات



منه المنزلة أبو الحسن والحطيب وغيرهما واذا خرج الساقط وهو اللفظ يفتح اللام والحاء
 فالحظ من موضع سقوطه في السطر خطا صاعدا قليلا قليلا معطوقا بين السطرين عطفة
 بسيرة الوجة الحقة ثم يكتب للحقة قبالة العطفة في الحاشية ووجه اليمين ان اشهد
 اولى الا ان يسقط في آخر السطر وليكتبه صاعدا الى اعلى العطفة ثم ان زاد الحقة على السطر
 ابتدا سقوطه من جهة طرف الورقة ان كان في يمين الورقة بحيث ينسوي سقوطه الى سطر
 الكتاب وان كان في الشمال ابتدا السطر من جهة اسطر الكتاب ثم يكتب في انشاء الحقة
 صحح ولا يلى يكتبه الفائدة المهمة على ما في كتاب يملكه لابن الاسطر **الثاني**

التصحيح والترخيص والتعريب من شأن المتقين والتصحيح كتابة صحح مما غرضه
 السلك او الخلافة ليدل على صحته رواية ومعنى والتعريب وقد يسمى الترغيبان عمد
 خطا وكم لم يس القاصد ثابت نفلا فاسد لفظا او وقع او على ضعيفة او ناقص ومن التاقص
 موضع الارسال والالفاظ ورتبا اخصر بعضهم على القاصد المعجمة في علامة التصحيح
 فاشبهت الضبة واذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه كذا صغيرة وتنبه في الاسبة
 صوابه كذا ان حققته وان وقع فيه ما ليس من ثبوت الفرقا والى واذا ضرب بخط فوق
 خطابا يتماخض لخطابه وبه يمكن القراءة فان كان الضرب على كسر فقبل على الثاني وقبل بقي

احسنهما وابتهما صورة وفصل القاصد عماض فقا ان كان المتكلم في اول السطر فيرعى
 الثاني وان كان في آخره ضرب على اولها صياغة لا وانزل السطور واذا فرها فان كان احد هما في اول
 والآخر في آخره فبينا آخره في السطر الثاني والآخر في السطر الثاني والآخر في السطر الثاني
 في حاشية السطر الثاني والآخر في السطر الثاني والآخر في السطر الثاني

واذا وقع الخط في الكتاب
 ان كان بارادة في قوله
 انهم ويستثنى عليه او
 ضرب باللفظ فالضرب
 اولى وان كان الضرب
 فالتعريب على اللفظ
 في اخره صحح اللفظ في
 ارها

قربنا واخبرنا وشاع بحيث لا يخفى فيكتبون من حدتنا ثنا وانا اودنا ومن اخبرنا انا اوبنا
 واذا كان لليرث اسنادان او اكثر كتبوا عند الانتقال من اسناد الى اسناد جهاد مفردة مهملة قالوا
 ولم ياتنا عن احد مما يعقد بيان له غير غير ابي وحدث بخط جماعته من الحقاظ في مكانها لا
 صحح صححة وبتا بشعره بنار من الماصح وحسين اثباته لثلاثينونهم ان حديث هذا الاسناد
 ولثلاثين من الاسناد الثاني على الاسناد الاول فيجعل اسنادا واحدا وعن بعض الاصغر في يمين
 التها من النجوم من اسناد كل مناد وقيل من حاله اي يجوز بين الاسنادين وليس من اليرث
 فلا يلفظ بشيء عند الانتهاء اليها في القراءة وقالبض المناخرين في اشارة الى قولنا اليرث
 وكذا عن جميع اهل المغرب انهم يقولون اذا وصلوا اليها في القراءة اليرث قال بعض البغدادي
 من العلماء ان يقولوا انتهى اليه في القراءة اليرث مقصودا وعمد هذا هو المختار الا هو في الالفه

قاله الخطيب ينبغي للطالب ان يكتب بعد المسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكتبه
 ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه على الفقه ويكتب فوق سطر التسمية اسماء من سمع معه وناريخ
 السماع وان اوجب كتب ذلك في حاشية اوله ورقية من الكتاب كذا فعله الشيوخ ولا يلى يكتبه
 آخر الكتاب وصح لا يخفى منه وينبغي ان يكون التسميع بخط شخص موثوق به معروفا الخط
 عند ذلك في ان يكتبه المستمع خطه بالتصحيح ولا يلى على صاحب الكتاب ان كان موثوقا به

ان يقتصر على اثبات سماعه بخط نفسه فقد فعله الثقات وعلى كذا لسماع الخفي في ذلك
 وبيان السماع والمستمع والمنهوي يلفظ بين واخبر وعلمه كتب التسميع في يمين يمين
 والحد من اسقاط بعض السماعين في حاشية السطر الثاني والآخر في السطر الثاني
 في حاشية السطر الثاني والآخر في السطر الثاني والآخر في السطر الثاني

الشيخ

المشهور

او ينعى نسخة او نقل سماعه واذا اعاره اياً فلا يبيح في بيعه وان منعته الكتاب فان كان سماعه
قد ائنت في كتاب بخطه لغيره اعاره اياً ولا يذم له لانه قطع به رضا **روى الخطيب**
عن قاض حاكم التيمي في ذلك قاله للمدعي عليه ان كان سماعه في كتاب بخطه يلزمه ان ينعى
وان كان بغير خطه فان اعلم هكذا قاله الامة الاجل حقق بينه ان الفايح الخفي والمخبر
الملك ابو عبد الله الزمري الشافعي رحمه الله ولا ينبغي لاحد ان يكتسب له سماعه في كتاب لم يصح
نسخه كما مر ضيقاً كيلا يفسد صحته الا ان يبينه كون النسخة غير مقابلة واذا قبل كتابه
اعلم على مواضع وقوفه وان كان في السماع كتب بلوغ المجلس المذكور الثاني الى آخره وان
الجماعة بخلاف جماعة النيباء وسيد المرسلين هو قوله في هذا العلم من كل خلفا عند اوله
ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين رواه صحيح السنة في الصحاح
من في الحديث كوفي التنزيل وليكن منهم امة يدعون الى الخير يحرمون الخلفا الصالح القوي
النفقات ويوم يوم ثنهما ويقطبا لساكنهم وينفون مستثاقا كان قبله لم يقص بؤلاء
بهذه المنقبة العلية فاجيب لانهم يحكون مساندة الشريعة ومثون الروايات من تحريف الغالين
والاسانيد من الانتحال والقلب وتوكل الكاذبين والشاكية من تأويل الترافين بنقل التميمي
الحكمة برد المنشأية الهدا وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
والله ذو الفضل العظيم ثم انحصرت في الحديث بحمد الله وحسن توفيقه يا الله ذكره

اعترض على السيد الاول بالنقد الحسن فانه غير داخله فيه وعيا الى قول
من القسمين الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله يسوي وروي
من وجه آخر فانه داخل فيه واذا كان المراد بقوله يروي من غيره وجه ما
ضعفه فلا خلاف عن السيد الاول كل من الضعيف والمنقطع والمرسل
ان يكون مقرونا بما يخبر به ضعفه لان المراد بآية الضعيف ارفع ولو كان
بما رفع الضعفا والانتفاع والارسال لما كان ضعيفا ولا منقطعا
ولا يكون داخل في القسم الاول هـ

اللَّهُ صِلْ أُمَّرَ طَبِيبٍ وَسِرِّهِ وَبَطْنِ شَرِيبٍ شَرِيعَتِ وَمَجْنُصِ كَرِوَحِيَّةِ
كَلِمَتِ طَبِيبِ هَبْرُ وَبِحَدِّ هَامِغِيوِي غَيْرِ مَجْنُصِ عِلْمِ يَلِ بِطَا كَرِيبِ
أَلِهَ صِي لَعْتِ بَرْدِ هَبْرُ وَدَرْ بِرِ كَتِيلِ رَدِّ خَلْقِ شَرِّ وَجِدِّ أِهَ
هَبْدَانِ بَقْرِ زَانِشِي دَرْ هِنِ مَنَافِقِدِ بَرِ رَكِي أَنْتِ فَرِ عَوْنِ مَوْلِي
مَنْ عَرَسِي جِدِّ أِهَ قُرْآنِ كَرِنِ حَدِيثِ طَلِّ عَنِ هَبْرُ وَطَطْرِي يَلِ
رَهْمَلِ رَوَلِرِ رَوِ رِزْلِكِ شَرِيعَتِ كَلِدِزِ هَبْرُ وَبِحَدِّ أِهَ اللَّهُ صِلْ
وَلِ بِحَصْلِ عَيْدِ بِطَلِي خَالِجِي حَقْلِ مَعِينِ مَجْنُصِ الْوَرِثِ حَعْوِ
بِحَدِّ دَجِدِّ أِهَ دَرْ خَوَالِ حَمَلِ رَكْنِ كَلِرِ وَرَحْرِي كَسْبِجِ دَرْ شَرِخِ
بِحَدِّ سِرِّ صِلِي يَلِ الْبَرِّ بِشَرِخِ بِحَدِّ أِهَ دَرْ بِطْرِي لِي حَجِّ دَرْ بِرِ ذَلِ كَنْتِ
دَرْ رَكِي رَخْلِ شَرِخِ لِ جَمَلِ هَبْدِي لِي غَلِ شَرِخِ لِي حَبِّ دَرْ صِي دَنْ دَرْ بَرِنِ
غَيْرِ مَجْنُصِ مَوْصَلِ بَرِ لِي مَنِ بَرِغَلِ كَنْتِ كَنْتِكَ أَرْوَاحِلِ طَلِ هَطْرُ وَطَلِّ
مَوْصَلِ بَرِ دَخِ عَيْشَقِلِرِ وَبِحَدِّ هَامِغِيوِي غَازِ مَجْنُصِ مَجْنُصِ